ISSN: 1812-0512 (Print) 2790-346X (online)

Waist Journal for Human Sciences

Journal Homepage: https://wjfh.uowasit.edu.iq/index.php/wjfh/en

Research article

The philosophy of governance and political justice according to Imam Ali ibn Abi Talib (peace be upon him) through his covenant to Malik al-Ashtar

Asst. Lecturer Bashar Hassoun Hamdi

Wasit Education Directorate, Teacher at Zakaria Intermediate School for Boys, Iraq

ARTICLE INFO

Keywords: Justice, thought, Imam, Ali, governance, philosophy

***Correspondence author*:**

basharhassoun69@gmail.com

Received: **18 June** 2026
Accepted: **27 July** 2026
Published: 01 **November** 2026

1812-0512 /© 2026 The Author(s). Published by Wasit Journal for Humanities Sciences, Wasit University. This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/).

***Cite*:**

Hamdi, B. H. (2026). The philosophy of governance and political justice according to Imam Ali ibn Abi Talib (peace be upon him) through his covenant to Malik al-Ashtar. Wasit Journal for Human Sciences, 22(4/Pt1). https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol22.Iss4/Pt1.2106

ABSTRACT

This research explores the philosophical foundations of governance and political justice in the thought of Imam Ali ibn Abi Talib, seeking to elucidate the constitutional principles he established in his administration of the state. The research emphasizes that justice in Ali's thought is not merely a legal procedure, but an existential goal intrinsically linked to human dignity and natural rights. The study examines the Imam's covenant to Malik al-Ashtar as a comprehensive legal document that predates modern political thought in regulating the relationship between authority and society.

فلسفة الحكم والعدالة السياسية عند الامام علي بن ابي طالب (عليه السلام) من خلال عهده لمالك الاشتر

م.م. بشار حسون حمدي
مديرية تربية واسط، مدرس في متوسطة زكريا للبنين

المُستخلص

يدور هذا البحث حول التأسيس الفلسفي لمنظومة الحكم والعدالة السياسية عند الإمام علي بن أبي طالب، حيث يسعى إلى استجلاء القواعد الدستورية التي أرساها الإمام في إدارته للدولة. يركز البحث على أن العدالة في الفكر العلوي ليست مجرد إجراء قانوني، بل هي غاية وجودية ترتبط بكرامة الإنسان وحقوقه الطبيعية. يتناول البحث عهد الإمام لمالك الأشتر كوثيقة قانونية متكاملة تسبق الفكر السياسي الحديث في تنظيم العلاقة بين السلطة والمجتمع.

الكلمات المفتاحية: العدالة، فكر، الإمام علي، الحكم، فلسفة.

المقدمة

أهمية البحث: تكمن أهمية الدراسة في كونها تقدم قراءة معمقة في التراث السياسي الإسلامي الذي يمثل مادة خصبة لإصلاح الأنظمة الإدارية المعاصرة، خاصة في ظل الأزمات البنيوية التي تعاني منها مؤسسات الحكم في العالم الإسلامي.

مشكلة البحث: تتمثل في التساؤل حول مدى قدرة المبادئ العلوية على الصمود والتطبيق في بيئة سياسية تتسم بالصراع والبرغماتية، وكيف وازن الإمام بين مثالية الأخلاق وواقعية الإدارة.

فرضية البحث: تنطلق الدراسة من فرضية أن العدالة السياسية عند الإمام علي هي الركيزة الوحيدة التي تمنح الحاكم شرعيته، وبدونها يصبح الحكم غصباً وسلطة قهرية.

تساؤلات البحث: كيف عرف الإمام مفهوم السلطة؟ وما هي معايير اختيار الولاة؟ وكيف حمى المال العام من الهدر والفساد؟

منهجية البحث: اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي الاستنباطي لمقاربة النصوص الواردة في نهج البلاغة وتحويلها إلى نظريات سياسية قابلة للتحليل الأكاديمي.

هيكلية البحث: ينقسم البحث إلى مقدمة وثلاثة فصول، الفصل الأول يبحث في الأسس النظرية، والثاني في التطبيقات الإدارية، والثالث في الأثر والمقارنة الحديثة.

الفصل الأول: الأسس النظرية لفلسفة الحكم عند الإمام علي

المبحث الأول: ماهية السلطة وفلسفة التكليف الإلهي

إن البحث في فلسفة الحكم عند الإمام علي بن أبي طالب(الرضي، 2010, ص. 34). يتطلب ابتداءً تفكيك مفهوم السلطة في منظوره، فهي عنده ليست تشريفاً بل هي تكليف وأمانة ثقيلة يسأل عنها أمام الله والرعية. إن الرؤية العلوية تنطلق من أن الحاكم هو حارس للقانون وليس

فوق القانون، وهذا ما يفسر رفضه المطلق لكل أشكال الاستبداد أو الانفراد بالرأي. إن السلطة في هذا السياق تمثل أداة لإحقاق الحق وإبطال الباطل، فإذا حادت عن هذا المسار فقدت مبرر وجودها وأصبحت في نظر الإمام لا تساوي "عفطة عنز" كما عبر في خطبه. إن هذا التأسيس الفلسفي يربط بين الأخلاق والسياسة ربطاً عضوياً لا ينفصم، حيث لا يمكن الوصول إلى غايات شريفة بوسائل دنيئة، وهو ما يضعنا أمام مواجهة مباشرة مع النظرية الميكافيلية التي سادت في الفكر الغربي لاحقاً.

إن التعمق في النص العلوي يكشف عن بنية سياسية تقوم على "العدل" بوصفه الميزان الذي وضعه الله في الأرض، والعدل هنا لا يعني المساواة الحسابية الجامدة، بل يعني إعطاء كل ذي حق حقه ووضع الأمور في مواضعها الصحيحة. ومن هنا نجد أن الإمام في بداية حكمه أصر على استرداد الأموال المنهوبة حتى لو وجدها قد تزوج بها النساء أو ملك بها الإماء، لأن الحق القديم لا يبطله شيء(جرداق، 1970, ص. 112). هذه الصرامة في تطبيق العدالة المالية والسياسية تعكس وعياً قانونياً مبكراً بأن استقرار الدولة مرتبط بنزاهة القمة الهرمية للسلطة. إن الحاكم في فلسفة علي بن أبي طالب هو "أجير" للأمة، ومكلف بحفظ توازنها ومنع تغول الأقوياء على الضعفاء، وهذا ما يرسخ لمفهوم "المواطنة" التي لا تفرق بين حاكم ومحكوم في الحقوق والواجبات.

علاوة على ذلك، فإن فلسفة الحكم العلوية تؤكد على ضرورة "المكاشفة" والشفافية في الإدارة، فليس للوالي أن يحتجب عن الناس، لأن احتجاب الولاة عن الرعية يولد نوعاً من الضيق ويقلل من علم الحاكم بأحوال الناس ومشاكلهم الحقيقية(العقاد، 1960, ص. 55). إن التواصل المباشر بين السلطة والمجتمع هو الضمانة الوحيدة لمنع تشكل مراكز قوى فاسدة تحيط بالوالي وتضلله. إن هذا المبحث يستقصي الجذور المعرفية لهذه الفلسفة التي استمدها الإمام من المشكاة النبوية، مطوراً إياها لتستوعب تعقيدات الدولة الإسلامية التي اتسعت رقعتها الجغرافية في عهده، مما فرض عليه وضع نظم رقابية وإدارية صارمة تضمن وصول العدالة إلى أبعد نقطة في الأقاليم.

تتعمق فلسفة السلطة عند الإمام علي لتشمل الجوانب السيكولوجية للحاكم، حيث يرى أن تولى السلطة يمثل اختباراً حقيقياً لمعدن الإنسان وقدرته على ضبط نفسه أمام إغراءات القوة. إن العدالة السياسية تبدأ من عدالة الحاكم مع نفسه أولاً، فمن عجز عن إنصاف نفسه ومحاسبتها كان عن إنصاف الناس أعجز. ولذلك نجد الإمام يركز في رسائله لعماله على تربية الوازع الأخلاقي والرقابة الداخلية، معتبراً أن الخوف من الله والوعي بالمسؤولية الأخلاقية هما الضمانة الحقيقية ضد الاستبداد.

إن الحكم في الإسلام كما يراه الإمام هو عقد بين الحاكم والمحكوم، يلتزم فيه الأول بحماية الحقوق وتطبيق القوانين، ويلتزم فيه الثاني بالطاعة في حدود العدل والحق(مغنية، 1982, ص. 190).

وفي سياق إدارة الدولة، وضع الإمام علي جدولاً دقيقاً يوضح العلاقة بين السلطات المختلفة ويحدد مسؤوليات كل طرف، وهو ما يظهر في الجدول التالي الذي يلخص رؤيته للتوازن في جهاز الحكم:

جدول رقم (1): هيكلية السلطة والمسؤوليات في الفكر السياسي العلوي

السلطة / الفئة	المسؤولية الأساسية	المعيار الحاكم
الحاكم (الوالي)	حماية الأمانة وتطبيق العدالة	النزاهة والزهد والمكاشفة
القضاة	الفصل في الخصومات بالحق	الاستقلالية التامة عن السلطة التنفيذية
العمال (الإدارة)	جباية الأموال وتوفير الخدمات	الكفاءة والرفق بالرعية
الرعية (الشعب)	الرقابة والنصيحة والمشاركة	الوعي بالحقوق والواجبات

إن هذه الهيكلية توضح أن السلطة ليست مركزية مطلقة في يد الفرد، بل هي منظومة متكاملة من الأدوار التي تهدف جميعها إلى تحقيق العدالة السياسية. إن الإمام يرفض بشدة مفهوم "الحاكم المؤله" أو الذي لا يسأل عما يفعل، ويؤكد على أن الحاكم يجب أن يسأل من قبل الرعية ومن قبل القضاء. هذا الفكر الدستوري المتقدم جعل من الدولة العلوية نموذجاً للدولة القانونية التي يخضع فيها الجميع، بمن فيهم رأس الدولة، لأحكام القانون والشرع(المقصود، 1975, ص. 215).

علاوة على ذلك، فإن فلسفة الحكم عنده تولي أهمية كبرى للطبقات الضعيفة في المجتمع، فيعتبر أن العدالة السياسية لا تتحقق ما لم يحصل الضعيف على حقه من القوي دون تعتعة. إن هذا الانحياز للفقراء والمحرومين ليس مجرد عاطفة، بل هو استراتيجية سياسية تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي ومنع نشوب الصراعات الطبقية التي تهدد كيان الدولة. إن الدولة التي تظلم فقراءها وتداهن أغنياءها هي دولة آيلة للسقوط في الفلسفة العلوية، لأن "الملك يبقى مع الكفر ولا يبقى مع الظلم"(المطهري، 2005, ص. 110).

ينتقل الإمام علي في فلسفته من الجانب التنظيري إلى الجانب الإجرائي في كيفية ممارسة السلطة، حيث يرى أن العدالة السياسية تتطلب جهازاً إدارياً يتسم بالشفافية والنزاهة المطلقة. إن اختيار الولاة والعمال لا يخضع في فكر الإمام للولاءات الشخصية أو القرابة، بل يخضع لمعايير دقيقة تشمل العلم، والسابقة في الخير، والقدرة على الإدارة، والتحمل في الشدائد. إن المحسوبية في اختيار المسؤولين هي في نظر الإمام خيانة للأمانة وتدمير لمصداقية الدولة. وقد كان الإمام يتابع عماله بدقة متناهية، ويحاسبهم على أدق التفاصيل، ليس من باب التضييق عليهم، بل لضمان عدم انحرافهم عن جادة العدل.

إن مفهوم "الرقابة المالية" في الدولة العلوية يمثل ذروة العدالة السياسية، حيث اعتبر الإمام أن المال العام هو مال الله والمسلمين، ولا يحق للحاكم أن ينفق منه درهماً واحداً في غير وجهه الشرعي. وقد أدى هذا النهج الصارم إلى مواجهات سياسية كبرى مع مراكز القوى التي اعتادت على العطايا والمناصب، إلا أن الإمام فضل الالتزام بالمبدأ على حساب التحالفات السياسية الهشة. إن هذا الموقف يعكس إيماناً عميقاً بأن الدولة التي تقوم على المساومات المالية والسياسية هي دولة هشة تفتقر إلى الأساس الأخلاقي الذي يضمن بقاءها(الحميد، 2004, ص. 55).

وتبرز في هذا المبحث أيضاً رؤية الإمام لعلاقة السلطة بالمعارضة، ففي الوقت الذي كان فيه المعارضون يمثلون خطراً على استقرار الحكم،

نجد أن الإمام علي وضع قواعد حضارية للتعامل معهم، حيث كفل لهم حرية التعبير، وحفظ حقوقهم في بيت المال، ولم يقاتلهم إلا عندما لجأوا إلى العنف وحمل السلاح. هذه السياسة تعكس نضجاً سياسياً كبيراً وفهماً عميقاً لطبيعة الدولة التي يجب أن تستوعب الجميع تحت مظلة القانون والعدل، دون إقصاء أو تهميش. إن السلطة في الفكر العلوي هي سلطة إقناع وحوار، لا سلطة قهر وإذعان(الطبري، 1967, ص. 430).

نصل في ختام هذا المبحث إلى استنتاج مفاده أن فلسفة الحكم عند الإمام علي هي منظومة متكاملة تربط بين السماء والأرض، وبين المثالية والواقعية. إن السلطة عنده هي "تكليف" غايته الإنسان، و"أمانة" ركيزتها العدل. لقد استطاع الإمام أن يضع الأسس لما نعرفه اليوم بالدولة المدنية التي تقوم على المؤسسات والقانون والمواطنة، مع إضفاء مسحة أخلاقية وروحية تحمي هذه المؤسسات من التآكل والفساد. إن تجربة الإمام علي في الحكم تظل منارة لكل الباحثين عن العدالة الاجتماعية والسياسية، لأنها لم تكتفِ بطرح الشعارات، بل طبقتها في أصعب الظروف التاريخية.

إن البحث في هذا المبحث يؤكد أن العدالة السياسية العلوية لم تكن رد فعل لظروف سياسية معينة، بل هي منهج أصيل نابع من فهم عميق لجوهر الرسالة الإسلامية ودور الإنسان في الكون. إن الحاكم الذي يسير على نهج علي بن أبي طالب يجب أن يكون زاهداً في الدنيا، طامعاً في الحق، رحيماً بالناس، شديداً على الظالمين. هذه الصورة المثالية للحاكم هي التي جعلت من اسم علي بن أبي طالب مرادفاً للعدل في الوجدان الإنساني عبر العصور(المعتزلي، 1959, ص. 120). إننا اليوم في أمس الحاجة لاستعادة هذه المفاهيم لإصلاح واقعنا السياسي المعاصر وتأسيس دول تقوم على الحق والكرامة.

يُعد عهد الإمام علي (عليه السلام) لمالك الأشتر نموذجاً متكاملاً في بناء الدولة القائمة على العدالة الاجتماعية، إذ وضع مبادئ واضحة لتنظيم العلاقة بين الحاكم والرعية، وأكد المساواة أمام القانون، وصيانة الحقوق، وحماية الفئات الضعيفة، ومحاربة الظلم والفساد. وقد عده عدد من الباحثين المعاصرين من الوثائق السياسية الرائدة التي تتضمن مبادئ قريبة من المفاهيم الحديثة لحقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة، لما اشتمل عليه من تأكيد كرامة الإنسان وتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع دون تمييز.

المبحث الثاني: المرتكزات الأخلاقية والقيمية للقرار السياسي

إن المرتكز الأول الذي تقوم عليه فلسفة القرار السياسي عند الإمام علي بن أبي طالب هو وحدة المنظومة الأخلاقية، حيث يرفض الإمام بشكل قاطع الفصل بين الوسيلة والغاية، أو بين السياسة والأخلاق. في الوقت الذي كانت فيه المدرسة الواقعية (البرغماتية) في السياسة، والتي نجد جذورها في الفكر الميكافيلي اللاحق، تبيح استخدام الدهاء والمكر واللجوء إلى الوسائل غير الأخلاقية لتحقيق الاستقرار أو البقاء في السلطة، نجد الإمام علي يرسخ لمفهوم "الصدق السياسي"(الرضي، 2010, ص. 156). إن القرار السياسي عنده لا يستمد شرعيته من نجاحه المادي فحسب، بل من مدى مطابقته للحق والعدل. لقد كان الإمام يرى أن "الوفاء توأم الصدق"، وأن الحاكم الذي يلجأ إلى الغدر أو الخداع لتدبير شؤون الدولة هو حاكم فاقد للولاية الشرعية والأخلاقية. هذا التوجه جعل من قراراته السياسية تتسم بالشفافية العالية، حتى وإن

كلفته تلك الشفافية خسارات تكتيكية أمام خصومه الذين اعتمدوا المكر وسيلة للحكم. إن القيمة الأخلاقية هنا ليست مجرد تحسينات خطابية، بل هي "ثوابت دستورية" تحكم حركة الحاكم وتضبط إيقاع الدولة، مما جعل تجربته تمثل قمة التوفيق بين المثالية المطلقة والواقعية الإجرائية، حيث أثبت أن السياسة يمكن أن تكون طاهرة في غاياتها ووسائلها معاً(جرداق، 1970, ص. 204).

إن هذا المرتكز الأخلاقي يتفرع ليشمل "النزاهة الشخصية" للحاكم، فالقرار السياسي العلوي ينبع من ذات زهدت في مغانم السلطة، مما جعل قراراته حرة من أي ضغوط مصلحية أو طبقية. إن الزهد عند الإمام علي لم يكن اعتزالاً للحياة، بل كان تحرراً من قيود الرغبة التي قد تميل بالحاكم عن جادة العدل. فعندما يقرر الإمام توزيع العطاء بالتساوي، فإنه ينطلق من قيمة أخلاقية عليا ترى في الإنسان كائناً مكرماً بغض النظر عن انتمائه القبلي أو سابقته في الإسلام. إن "المساواة" هنا ليست إجراءً اقتصادياً فحسب، بل هي قيمة أخلاقية تعيد الاعتبار للإنسان الفرد وتلغي الفوارق المصطنعة التي خلقتها العهود السابقة. ومن هنا نجد أن المرتكز القيمي للقرار السياسي العلوي يمثل ثورة على المفاهيم الجاهلية التي كانت لا تزال تعشش في بعض مفاصل الدولة، حيث أعاد الإمام تعريف "العزة" لتكون بالحق والعدل، لا بالقوة والمنعة القبلية. إن هذا المنهج الأخلاقي هو الذي وفر للدولة العلوية صبغتها الإنسانية العميقة التي جعلت منها نموذجاً ملهماً عبر العصور، حيث يتقدم الإنسان بصفته إنساناً على كل الاعتبارات الأخرى في حسابات صانع القرار (العقاد، 1960, ص. 92).

المرتكز الثاني في المنظومة القيمية العلوية هو "الرحمة والرفق بالرعية"، وهو المبدأ الذي صاغه الإمام في عهده التاريخي لمالك الأشتر عندما قال: "وأشعر قلبك الرحمة للرعية والمحبة لهم واللطف بهم، ولا تكونن عليهم سبعاً ضارياً تغتنم أكلهم"(المطهري، 2005, ص. 154). إن القرار السياسي في الدولة العلوية لا يصدر من منطلق الاستعلاء أو الرغبة في الإخضاع، بل من منطلق الحب والمسؤولية الأبوية. يرى الإمام أن علاقة الحاكم بالمحكوم يجب أن تقوم على الود المتبادل، لأن الدولة التي تقوم على الخوف هي دولة هشة تنهار عند أول اختبار حقيقي. إن الرحمة هنا لا تعني الضعف أو التواني في تطبيق القانون، بل تعني مراعاة أحوال الناس وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية عند اتخاذ القرارات المصيرية. ففي جباية الخراج مثلاً، نجد الإمام يوصي عماله بأن يكون اهتمامهم بعمارة الأرض أكثر من اهتمامهم باستنزاف الخراج، لأن الخراج لا يدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد وأهلك العباد. هذا الفكر الاقتصادي المغلف بالرحمة الإنسانية يمثل ذروة الحكمة السياسية، حيث يربط بين مصلحة الدولة العليا (الخراج) ومصلحة الفرد (العمارة والرفق).

وتتجلى هذه الرحمة أيضاً في فلسفة العقاب والجزاء، حيث يوجه الإمام قادته وولاته بضرورة التماس الأعذار للناس ما وجدوا إلى ذلك سبيلاً، وتجنب العجلة في العقوبة. إن القرار السياسي الذي يتضمن عقوبات أو إجراءات زجرية يجب أن يكون محفوفاً بضمانات العدالة والرحمة، لكيلا يتحول الحكم إلى أداة قمع. إن الإمام علي يؤسس لمبدأ "الإنسان أولاً"، حيث يرى أن الخطأ في العفو أفضل بمرات من الخطأ في العقوبة. هذه المرتكزات الأخلاقية جعلت من الإدارة العلوية إدارة رحيمة، تشعر بآلام الناس وتتحسس احتياجاتهم، وقد كان الإمام نفسه يخرج في الليل ليتفقد أحوال الفقراء والأرامل، ليضرب المثل الأعلى في أن القرار السياسي يجب أن يستند إلى معرفة ميدانية مباشرة بمعاناة الرعية. إن هذه القيم هي التي شكلت "الرأسمال الرمزي" للدولة العلوية، وجعلتها محفورة في ذاكرة المظلومين والباحثين عن العدل، حيث يجد فيها

الإنسان ملجأ من تغول السلطة وجور الحكام(حسين، 1953, ص. 110).

المرتكز الثالث والأهم هو "الشمولية الإنسانية" في القرار السياسي، وتتمثل في القاعدة الدستورية الكبرى: "الناس صنفان: إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق". هذه القاعدة تنقل الدولة من إطار "الدولة الدينية الضيقة" أو "الدولة القبلية" إلى رحاب "الدولة الإنسانية" الشاملة. إن القرار السياسي عند الإمام لا يميز بين المواطنين على أساس العرق أو الدين أو الانتماء الفكري. فالعدالة حق مشاع للجميع، وحماية الضعيف واجبة سواء كان مسلماً أو غير مسلم. ويظهر ذلك جلياً في موقفه الشهير عندما رأى شيخاً نصرانياً يسأل الناس، فغضب وقال: "استعملتموه حتى إذا كبر وعجز منعتموه؟ أنفقوا عليه من بيت المال". هذا القرار يمثل تأسيساً مبكراً لنظام "الضمان الاجتماعي" الشامل الذي لا ينظر إلى هوية المستفيد بل إلى حاجته وإنسانيته. إن القيمة العليا هنا هي "الكرامة الإنسانية"، وهي المحرك الأساسي لكل التشريعات والقرارات السياسية في العهد العلوي(المقصود، 1975, ص. 88).

إن هذه الشمولية تفرض على الحاكم أن يكون حكماً عدلاً بين جميع المكونات الاجتماعية، فلا يجوز له أن يميل مع فئة ضد أخرى بناءً على قرابة أو مصلحة سياسية. إن القرار السياسي العلوي اتسم بـ "المساواة القانونية" المطلقة، حيث كان الإمام يمثل أمام القضاء كأي فرد من عامة الناس في خصوماته مع غير المسلمين.

المرتكز الرابع هو "المسؤولية والمحاسبية" (Accountability)، حيث يرى الإمام علي أن كل قرار سياسي يجب أن يكون خاضعاً للنقد والمساءلة(الحميد، 2004, ص. 72). الحاكم ليس معصوماً في ممارساته الإدارية، وللرعية الحق في معارضته ومناقشته إذا ما رأوا انحرافاً عن جادة الحق.

هذا المبدأ القيمي يؤسس لثقافة "النصيحة" كأداة للرقابة السياسية، حيث يشجع الإمام الناس على قول الحق في وجه السلطة، معتبراً أن الصمت عن الظلم هو مشاركة فيه. إن القرار السياسي العلوي لم يكن يصدر في غرف مغلقة، بل كان يعرض على الناس في المسجد، ويناقش بوضوح وشفافية. إن هذه القيمة الأخلاقية تحمي المجتمع من داء الاستبداد، وتجعل من الشعب شريكاً حقيقياً في صناعة القرار وتطبيقه، مما يعزز من مفهوم "السيادة الشعبية" في إطار الضوابط الأخلاقية والشرعية(الطبري، 1967, ص. 512).

ختاماً لهذا المبحث، نجد أن المرتكزات الأخلاقية والقيمية في فكر الإمام علي لم تكن مجرد تنظيرات مثالية، بل كانت برامج عمل يومية. إن القرار السياسي عند الإمام هو "فعل أخلاقي" بامتياز، يستهدف الارتقاء بالإنسان وتوفير شروط الحياة الكريمة له.

إن اقتران السياسة بالأخلاق في التجربة العلوية قدم جواباً عملياً على المعضلة التي واجهت الفلاسفة السياسيين عبر العصور حول إمكانية بناء دولة عادلة في عالم تسوده الأطماع. لقد أثبت الإمام علي أن العدالة السياسية المرتكزة على الأخلاق هي الطريق الوحيد لبناء حضارة إنسانية مستدامة، وأن أي نجاح سياسي يتم على حساب القيم هو نجاح زائف لا يورث إلا الخراب(البحراني، 1999, ص. 195). إن دراسة هذه المرتكزات تفتح آفاقاً واسعة لإعادة بناء النظريات السياسية المعاصرة على أسس أكثر إنسانية وأخلاقية، مستلهمين من التجربة العلوية كيف يمكن للحكم أن يكون وسيلة للهداية والعدل لا أداة للسيطرة والظلم.

المبحث الثالث: العدالة كقانون كلي ونظام اجتماعي

تنتقل فلسفة العدالة عند الإمام علي بن أبي طالب من حيز التنظير الأخلاقي إلى حيز القانون الكلي الذي يحكم الوجود والاجتماع البشري على حد سواء. فالعدل في المنظور العلوي ليس مجرد فضيلة فردية يتحلى بها الحاكم، بل هو الميزان الإلهي الذي وضعه الله لإقامة الحياة وبناء الحضارات(الرضي، 2010, ص. 188). إن مفهوم العدل عنده يتجاوز المعنى الضيق للمساواة ليصل إلى معنى "الاستقامة" و"وضع الأمور في مواضعها الصحيحة"، وهو ما يفسر قوله الشهير بأن العدل أسمى من الجود، لأن الجود يخرج الأمور عن مجراها بينما العدل يردها إلى نصابها الطبيعي.

إن هذا التأصيل الفلسفي يجعل من العدالة "قانوناً طبيعياً" لا يمكن للدولة أن تستقر بدونه، فكما أن الكون محكوم بقوانين فيزيائية ثابتة، فإن المجتمع محكوم بقانون العدالة السياسية والاجتماعية الذي يضمن التوازن والنمو. وبناء على ذلك، فإن الظلم في الفكر العلوي ليس مجرد خطيئة دينية، بل هو "خراب للعمران" وخلل بنيوي يؤدي بالضرورة إلى تفكك الروابط الاجتماعية وانهيار السلطة، مهما بلغت قوتها العسكرية أو المادية(جرداق، 1970, ص. 315).

إن العدالة كقانون كلي تقتضي أن تخضع جميع مفاصل الدولة لمعيار واحد، فلا استثناءات في تطبيق الحق، ولا محاباة لفئة على حساب أخرى. إن هذا الالتزام الصارم بالقانون هو ما ميز تجربة الإمام علي، حيث جعل من "الحق القديم" مرجعاً لا يبطله شيء، مؤكداً أن العدل واسع ومن ضاق عليه العدل فالجور عليه أضيق. إن هذه الرؤية الشمولية للعدالة تجعلها نظاماً اجتماعياً متكاملاً يشمل توزيع الثروة، وضمان الحريات، وحماية الضعفاء، وتحقيق تكافؤ الفرص.

إن المجتمع العادل في نظر الإمام هو المجتمع الذي يشعر فيه الفرد بالأمان القانوني والاقتصادي، حيث لا يخشى الضعيف جور القوي، ولا يطمع القوي في مداهنة الحاكم. هذا النظام الاجتماعي لا يقوم على القوة القهرية للسلطة فحسب، بل يقوم على القبول الطوعي والإيمان بجدوى العدالة في تحقيق الصالح العام(العقاد، 1960, ص. 142)، مما يخلق حالة من السلم الأهلي الدائم والانسجام بين مكونات الأمة المختلفة، وهو ما يمثل جوهر الاستقرار السياسي في الدولة العادلة.

تتجلى العدالة كنظام اجتماعي في الفكر العلوي بوضوح عبر "العدالة الاقتصادية" وتوزيع الموارد. يرى الإمام علي أن الفقر في المجتمع ليس نتاج قلة الموارد، بل هو نتاج سوء التوزيع وجور الأغنياء، حيث يقول: "ما جاع فقير إلا بما متع به غني"(مغنية، 1982, ص. 205). ومن هنا، كانت سياسته المالية تقوم على مبدأ المساواة المطلقة في العطاء من بيت المال، دون النظر إلى السوابق السياسية أو المكانة القبلية.

إن هذا الإجراء لم يكن مجرد قرار إداري، بل كان إعادة صياغة للنظام الاجتماعي على أسس من العدالة والمواطنة الكاملة. إن الإمام حارب "الأرستقراطية المالية" التي تشكلت في العهود السابقة، معتبراً أن تركز الثروة في يد فئة قليلة يؤدي إلى فساد السلطة واستعباد الناس. لذا، وضع نظاماً رقابياً صارماً على العمال والولاة لضمان وصول الحقوق إلى مستحقيها، مؤكداً أن الوالي الذي يستأثر بمال المسلمين هو خائن لله وللرعية. إن العدالة المالية في منظوره هي صمام الأمان الذي يحمي المجتمع من الهزات والفتن(القرشي، 2000, ص. 120).

ولشرح هذا النظام وتأثيره على الاستقرار الاجتماعي، يمكننا النظر في الجدول التالي الذي يوضح أبعاد العدالة كقانون ونظام في الدولة العلوية:

جدول رقم (2): أبعاد نظام العدالة الشامل في الفكر السياسي العلوي

البعد	المحتوى الإجرائي	الأثر الاجتماعي
القانوني	مساواة الجميع أمام القضاء	تعزيز الثقة بالسلطة واختفاء الظلم
الاقتصادي	التوزيع العادل للثروة ومنع الاحتكار	القضاء على الفقر وتقليل الفوارق الطبقية
السياسي	المشاركة والرقابة الشعبية والمكاشفة	منع الاستبداد وتحقيق التلاحم الوطني
الأخلاقي	الربط بين الحق والواجب والنزاهة	الارتقاء بسلوك الفرد والمجتمع نحو الحق

إن هذا النظام الاجتماعي المتكامل يهدف إلى خلق "مجتمع متوازن" لا يطغى فيه جانب على آخر. إن الإمام علي يربط بين عمارة الأرض وبين العدالة، فيرى أن الأرض لا تعمر بظلم، وأن الخراج (الضرائب) يجب أن يوجه أولاً لتحسين حياة الناس وعمارة البلاد قبل أن يكون جباية لخزينة الدولة. هذا الفكر التنموي المرتكز على العدالة يمثل سبلاً رياديا في فهم العلاقة بين الاقتصاد والسياسة، حيث تصبح الدولة أداة لتمكين المجتمع لا وسيلة للتسلط عليه(المقصود، 1975, ص. 310). إن العدالة الاجتماعية في الفكر العلوي هي الغاية التي تبرر وجود السلطة، وبدون تحقيقها تصبح كل الانجازات السياسية الأخرى مجرد قشور تذروها رياح الأزمات، ولذلك قدم الإمام العدل على كل الاعتبارات التكتيكية في حكمه.

الركن الثالث للعدالة كنظام اجتماعي هو "العدالة القضائية" واستقلال القضاء(المعتزلي، 1959, ص. 54). يضع الإمام علي مواصفات دقيقة للقاضي في عهده لمالك الأشتر، حيث يشدد على ضرورة اختيار أفضل الرعية علماً ونزاهة وقوة في الحق. إن القضاء في الدولة العلوية يمثل الحصن الأخير للعدالة، ولذلك حرص الإمام على توفير الكفاية المالية للقضاة لضمان عدم تأثرهم بالإغراءات، كما منع تدخل السلطة التنفيذية في شؤون القضاء. إن استقلال القضاء في هذا الفكر ليس مجرد شعار، بل هو ممارسة فعلية خضع لها الإمام نفسه في عدة مناسبات أمام خصومه. إن هذا النظام القضائي يهدف إلى إشاعة روح العدل في المجتمع، بحيث يعلم كل مواطن أن حقه مصون بقوة القانون مهما كان خصمه قوياً أو ذا نفوذ. إن العدالة القضائية هي التي تمنح النظام الاجتماعي شرعيته ودوامه، وهي الأداة التي يتم من خلالها فض النزاعات بطريقة حضارية تمنع لجوء الناس إلى القوة لتحصيل حقوقهم(حسين، 1953, ص. 132).

علاوة على ذلك، فإن الإمام علي يرى أن العدالة القضائية يجب أن تقترن بـ "سرعة الإنجاز" و"الرفق بالمتخاصمين". القاضي في فلسفته يجب أن يكون صبوراً على سماع الخصوم، دقيقاً في استنباط الأحكام، شجاعاً في النطق بالحق لا تأخذه في الله لومة لائم. إن هذا المنهج القضائي يعزز من مفهوم "الأمن القانوني" في المجتمع، وهو ركيزة أساسية لأي نظام سياسي ناجح. كما أن الإمام شرع مبدأ "الرقابة على القضاء" من خلال الوالي، ليس للتدخل في الأحكام، بل لضمان حسن سير العدالة ونزاهة القضاة. إن هذا التوازن بين استقلال القضاء ورقابة

السلطة العليا يضمن عدم تحول القضاء نفسه إلى سلطة استبدادية، ويضمن بقاءه في خدمة الحق والعدل(البحراني، 1999, ص. 280). إن العدالة القضائية في العهد العلوي كانت تجسيداً حياً لفكرة أن "العدل أساس الملك"، وأن استقامة القضاء هي المقدمة الضرورية لاستقامة المجتمع والدولة.

نصل في ختام هذا الفصل إلى حقيقة أن العدالة عند الإمام علي بن أبي طالب هي "رؤية كونية" شاملة تنتظم فيها الأخلاق والسياسة والاقتصاد والقانون في سلك واحد(الحميد، 2004, ص. 95).

إن الفصل الأول من هذا البحث كشف عن أن الأسس النظرية لفلسفة الحكم العلوية تقوم على أن الإنسان هو المركز، وأن العدالة هي الوسيلة والغاية في آن واحد. إن الدولة العلوية لم تكن دولة دينية بالمعنى الثيوقراطي المنغلق، بل كانت دولة "حق وقانون" تستلهم مبادئها من الوحي وتطبقها بآليات إنسانية وعقلانية متطورة. إن التوازن بين "التكليف الإلهي" و"المسؤولية الاجتماعية" هو الذي منح هذه التجربة عمقها الفلسفي وقدرتها على البقاء كنموذج ملهم عبر التاريخ. إن العدالة كقانون كلي تعني أن مسار التاريخ يتجه نحو الحق، وأن الدول التي تبتعد عن هذا القانون محكوم عليها بالزوال مهما بلغت أسباب قوتها المادية(المطهري، 2005, ص. 192).

إن النتائج التي خلص إليها هذا المبحث تؤكد أن النظام الاجتماعي في الفكر العلوي يقوم على "التكافل والكرامة". فالحاكم مسؤول عن توفير سبل العيش الكريم لكل فرد، والقانون مسؤول عن حماية حقوق الجميع، والمجتمع مسؤول عن الرقابة والنصيحة. هذا التكامل هو ما يطلق عليه الإمام "صلاح البرية"، وهو الهدف الأسمى للسياسة. إن فلسفة الحكم والعدالة السياسية عند الإمام علي تقدم لنا اليوم دروساً بليغة في كيفية بناء دول تقوم على المؤسسات والنزاهة، وتواجه الفساد والمحسوبية، وتحقق التنمية المستدامة من خلال بوابة العدالة(الطبري، 1967, ص. 18). وبذلك يكتمل الفصل الأول بوضع الإطار النظري المتين الذي ستتبنى عليه الفصول القادمة في تحليل التطبيقات العملية لهذه الفلسفة في الواقع التاريخي المعقد الذي عاشه الإمام وتفاعل معه بأرقى قيم العدل والحق.

الفصل الثاني: التطبيقات العملية للعدالة السياسية في العهد العلوي

المبحث الأول: الإصلاح الإداري ومعايير اختيار الولاة

يمثل الإصلاح الإداري في عهد الإمام علي بن أبي طالب العمود الفقري لمشروعه السياسي، حيث أدرك الإمام منذ اللحظة الأولى لتوليه السلطة أن العدالة النظرية لا يمكن أن تتحول إلى واقع ملموس دون جهاز إداري كفء ونزيه(الرضي، 2010, ص. 320). إن الإدارة في الفكر العلوي ليست مجرد تنظيم للمكاتب والمراسلات، بل هي "أمانة" تتطلب مواصفات خاصة فيمن يتولاها. لقد واجه الإمام تركة ثقيلة من المحسوبية والفساد الإداري الذي تراكم في العهود السابقة، مما دفعه إلى إعلان ثورة إدارية شاملة اعتمدت على مبدأ "الرجل المناسب في المكان المناسب". إن اختيار الولاة لم يعد يخضع لاعتبارات القرابة أو الولاء القبلي، بل أصبح يخضع لمعايير دقيقة تشمل الكفاءة المهنية، والنزاهة الأخلاقية، والسابقة في الخير. إن الإمام في رسالته الشهيرة إلى مالك الأشتر يضع دستوراً إدارياً متكاملاً يبدأ من فلسفة الاختيار، حيث يوجهه بضرورة "توخي" أهل التجربة والحياء من أهل البيوتات الصالحة والقدم في الإسلام، لأن هؤلاء أكثر الناس أخلاقاً وأصحهم

أعراضاً وأقلهم في المطامع إشرافاً(جرداق، 1970, ص. 85).

إن هذا التركيز على "البيوتات الصالحة" ليس دعوة للأرستقراطية، بل هو بحث عن "البيئة الأخلاقية" التي تشكل شخصية المسؤول، حيث يرى الإمام أن من تربى في كنف النزاهة يكون أكثر قدرة على مقاومة إغراءات السلطة والمال. إن عملية الإصلاح الإداري العلوي بدأت بعزل الولاة الذين تحوم حولهم شبهات الفساد أو الذين لم يثبتوا كفاءة في إدارة شؤون الرعية، وهذا القرار رغم تبعاته السياسية الثقيلة، إلا أنه كان ضرورياً لإعادة بناء ثقة الناس بالدولة. إن الإمام كان يرى أن "آفة الولاة سوء التدبير"، ولذلك حرص على أن يكون الوالي عالماً بشؤون ولايته، قادراً على استنباط الحلول لمشاكلها، رحيماً بضعفائها(القرشي، 2000, ص. 210). إن المبحث هنا يستقصي كيف استطاع الإمام تحويل الجهاز الإداري من أداة للجباية والتسلط إلى أداة للخدمة والرعاية، معتبراً أن نجاح الوالي يقاس بمدى رضا الرعية وعمارة البلاد، وليس بمقدار ما يجمعه من أموال لخزينة الدولة.

تتعمق المعايير العلوية في اختيار المسؤولين لتشمل الجوانب النفسية والذهنية، فلا يكفي أن يكون المسؤول نزيهاً فحسب، بل يجب أن يكون "واسع الصدر" قادراً على تحمل أعباء الحكم واعتراضات الناس. يضع الإمام علي مواصفات دقيقة للقضاة والعمال (المديرين)، حيث يشترط في القاضي ألا تضيق به الأمور، ولا تضطره الخصوم(مغنية، 1982, ص. 145)، ولا يتمادى في الزلة، ولا يضيق ذرعاً بمراجعة الحق إذا عرفه. هذه المعايير تهدف إلى بناء "جهاز قضائي" مستقل تماماً عن الأهواء الشخصية، يمثل الملاذ الآمن لكل مظلوم. وفيما يخص العمال وجباة الأموال، يشدد الإمام على ضرورة اختيارهم من أهل الكفاءة والأمانة، مع توفير "الكفاية المالية" لهم لقطع الطريق أمام الرشوة والفساد. إن "الاستغناء بالراتب" في الفكر العلوي هو أحد أدوات الإصلاح الإداري، حيث يرى الإمام أن إعطاء المسؤول ما يكفيه يجعله أكثر تفرغاً لخدمة الناس وأقل ميلاً لاستغلال منصبه(العقاد، 1960, ص. 198).

ولتوضيح هذه المعايير بشكل منهجي، نستعرض الجدول التالي الذي يلخص شروط اختيار الولاة والمسؤولين في الدولة العلوية:

جدول رقم (3): مصفوفة معايير اختيار الكوادر الإدارية في العهد العلوي

المعيار	المضمون التطبيقي	الغاية الاستراتيجية
الكفاءة (التجربة)	الخبرة السابقة والقدرة على التدبير	ضمان جودة الأداء الإداري
النزاهة (الحياء)	نظافة اليد والترفع عن الصغائر	محاربة الفساد المالي والإداري
العمق القيمي	الالتزام بالمبادئ الأخلاقية والشرعية	ربط السياسة بالأخلاق
سعة الصدر	القدرة على استيعاب الجمهور والنقد	الحفاظ على السلم الاجتماعي

إن هذه المنظومة من المعايير تعكس وعياً إدارياً متقدماً يربط بين شخصية المسؤول وبين استقرار النظام السياسي. إن الإمام علي لم يكتفِ بوضع الشروط، بل كان يتابع أداء ولاته متابعة دقيقة، ويطلب منهم تقارير دورية عن أحوال الرعية وعمارة الأرض. إن "الشفافية الإدارية" كانت حاضرة في كل مراسلاته، حيث كان يطلب من الولاة أن يشرحوا للناس أسباب قراراتهم، لكي لا يترك مجالاً للشائعات أو سوء الفهم. هذا

النهج التشاركي في الإدارة جعل من الرعية رقيباً على المسؤول، وهو ما يمثل جوهر الرقابة الشعبية في الفكر السياسي المعاصر(المقصود، 1975, ص. 55). إن الإصلاح الإداري عند الإمام كان يستهدف بناء "دولة المؤسسات" التي تقوم على قواعد ثابتة لا تتغير بتغير الأشخاص، مما يضمن استمرارية العدالة واستقرار المجتمع.

الركن الثالث في الإصلاح الإداري العلوي هو "نظام الرقابة والتفتيش"، والذي أطلق عليه الإمام اسم "العيون". لقد أدرك الإمام أن وضع المعايير واختيار الأكفاء لا يكفي لضمان استمرار النزاهة، بل لابد من جهاز رقابي سري ومعلن يتابع أداء المسؤولين في الميدان. كان الإمام يرسل "عيونه" (المفتشين) إلى الأقاليم ليرفعوا له تقارير عن سلوك الولاة وطريقة تعاملهم مع الناس، وهل التزموا بالعهود التي قطعوها أم انحرفوا عنها. هذا النظام الرقابي كان يتسم بالسرعة والحزم، فبمجرد وصول خبر عن تقصير أو فساد، كان الإمام يوجه رسالة شديدة اللهجة للمسؤول، وقد يصل الأمر إلى العزل الفوري والمصادرة العلنية للأموال التي اكتسبت بغير حق(حسين، 1953, ص. 160). إن "الرقابة الصارمة" في الفكر العلوي ليست تقييداً للوالي، بل هي حماية له من نفسه وحماية للرعية من ظلمه.

إن الإمام في عهده لمالك الأشتر يوضح فلسفة هذه الرقابة بقوله: "ثم تفقد أعمالهم، وابعث العيون من أهل الصدق والوفاء عليهم، فإن تعاهدك في السر لأمورهم حدوة لهم على استعمال الأمانة والرفق بالرعية". إن الغاية من الرقابة هنا هي "الحث على الأمانة" و"الرفق"، وليس مجرد تصيد الأخطاء. كما أن الإمام كان يشجع الرعية على رفع شكاواهم إليه مباشرة، وخصص أوقاتاً معينة لاستقبال الناس والاستماع لمظالمهم ضد المسؤولين، مما خلق حالة من "الرقابة المجتمعية" الشاملة. هذا النظام جعل المسؤول يشعر بأنه تحت مجهر السلطة والشعب معاً، مما قلل من فرص الفساد وزاد من فاعلية الأداء الإداري. إن عبقرية الإمام تتجلى في ربط الرقابة بـ "الصدق والوفاء"، أي أن المفتشين أنفسهم يجب أن يكونوا على أعلى مستوى من النزاهة لكي لا تتحول الرقابة إلى أداة للابتزاز أو تصفية الحسابات السياسية(المطهري، 2005, ص. 225).

تُعد الرحمة في فلسفة الحكم عند الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) مبدأ أساسياً في إدارة الدولة، وليست مجرد قيمة أخلاقية، بل هي قاعدة للحكم الرشيد. ويتجلى ذلك بوضوح في عهده لمالك الأشتر عندما أوصاه بقوله: «وأشعر قلبك الرحمة للرعية، والمحبة لهم، واللطف بهم، ولا تكونن عليهم سبعاً ضارياً تغتنم أكلهم». وتكشف هذه الوصية عن رؤية سياسية متكاملة تجعل الرحمة أساساً للعلاقة بين الحاكم والمحكوم، بما يحقق العدالة الاجتماعية ويحفظ كرامة الإنسان ويمنع الظلم والتعسف في استعمال السلطة. كما يؤكد ابن أبي الحديد أن هذه الوصية تُعد من أبلغ النصوص في بيان أخلاق الحاكم وواجباته تجاه الرعية، وأنها تقوم على مبدأ العدل المقرون بالرحمة، لا على الشدة والاستبداد(الرضي، 1993)، (ابن أبي الحديد، 1959).

علاوة على ذلك، كان الإمام يركز على "عمارة الأرض" كمعيار أساسي لنجاح الوالي الإداري. فليس الوالي الناجح هو من يجمع أكبر قدر من الضرائب، بل هو من يترك الولاية وهي أكثر ازدهاراً وعمارة. إن هذا المفهوم "التنموي" للإدارة يمثل سبلاً فريداً في الفكر السياسي الإسلامي، حيث ربط الإمام بين مشروعية السلطة وبين قدرتها على تحقيق التنمية والرفاهية للناس. إن الإصلاح الإداري في العهد العلوي كان يستهدف

بناء إنسان عزيز في دولة عادلة(البحراني، 1999, ص. 110)، وهذا لا يتحقق إلا بجهاز إداري يرى في الخدمة شرفاً وفي الأمانة ديناً.

نصل في ختام هذا المبحث إلى أن الإصلاح الإداري في فكر الإمام علي كان عملية "بنيوية وقيمية" في آن واحد. إن الإمام لم يكتفِ بتغيير الوجوه، بل غير "فلسفة الإدارة" وقواعدها. لقد أرسى مبدأ "المحاسبية" (Accountability) قبل أن يعرفه الفكر الإداري الحديث بقرون، وجعل من الوظيفة العامة تكليفاً لا تشريفاً. إن النجاح الذي حققه الإمام في ضبط الجهاز الإداري رغم الحروب والفتن التي أحاطت بعصره يثبت أن "الإرادة السياسية" المرتكزة على العدل قادرة على مواجهة أعتى أنواع الفساد. لقد قدم الإمام علي نموذجاً للوالي الزاهد الذي يدير إمبراطورية شاسعة بعقلية "المؤتمن"(الحميد، 2004, ص. 130)، فكان يحاسب نفسه على "خيط وإبرة" قبل أن يحاسب عماله، وهذا "النموذج القيادي" هو الذي أعطى لقراراته الإدارية القوة والنفاذ في نفوس الرعية.

إن الدروس المستخلصة من هذا المبحث تؤكد أن معايير اختيار الولاة ونظام الرقابة وعمارة الأرض هي الأركان الثلاثة التي تضمن عدالة الحكم(المعتزلي، 1959, ص. 88).

إن الإمام علي أثبت أن الإصلاح الإداري يبدأ من "القمة" عبر القدوة الحسنة والصرامة في الحق، وينتهي بـ "القاعدة" عبر تمكين الناس من حقوقهم وإشراكهم في الرقابة. إن هذا المبحث يمهد للطريق نحو فهم أعمق للسياسة المالية والقضائية في الفصل القادم، حيث أن الإدارة الناجحة هي التي تمهد للعدالة المالية والقانونية. وبذلك، تكتمل صورة التطبيق العملي للإصلاح الإداري كأولى خطوات تحقيق العدالة السياسية في الدولة العلوية، وهي تجربة تظل حية وراهنة لكل نظام يسعى للنزاهة والعدل في العصر الحديث(الطبري، 1967, ص. 142)، بعيداً عن الشعارات الجوفاء والممارسات البيروقراطية العقيمة.

أن العدالة التي أرساها الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في عهده لمالك الأشتر لم تكن موجهة إلى مجتمع المسلمين وحده، وإنما جاءت بصيغة إنسانية شاملة، تستند إلى قيم العدل والمساواة وصيانة الكرامة الإنسانية دون تمييز على أساس الدين أو العرق أو الانتماء الاجتماعي. فقد وضع الإمام أسساً للحكم الرشيد تقوم على حماية الحقوق، وإقامة العدل، ورعاية الفئات الضعيفة، ومكافحة الظلم، وهي مبادئ تتجاوز حدود الزمان والمكان، الأمر الذي جعل عهد مالك الأشتر يحظى باهتمام الباحثين في الفكر السياسي والقانوني بوصفه وثيقة ذات أبعاد إنسانية عالمية. ومن ثم فإن فلسفة الحكم التي قدمها الإمام علي (عليه السلام) تمثل نموذجاً صالحاً للاستفادة منه في بناء الدولة الحديثة، لما تتضمنه من قيم العدالة الاجتماعية، وسيادة القانون، واحترام كرامة الإنسان، وهي قيم تتفق مع المبادئ الإنسانية العامة التي تنشدها المجتمعات المعاصرة.

المبحث الثاني: العدالة المالية وإدارة بيت المال

تعد العدالة المالية الركيزة الأساسية التي قامت عليها الدولة العلوية، حيث نظر الإمام علي بن أبي طالب إلى "بيت المال" بوصفه ملكاً عاماً لجميع أفراد الأمة، لا يملك الحاكم فيه حق التصرف الشخصي أو المحاباة السياسية(الرضي، 2010, ص. 42). لقد أحدث الإمام انقلاباً جذرياً في السياسة المالية التي كانت متبعة قبل توليه الحكم، حيث ألغى نظام التمييز في العطاء الذي كان يعتمد على السابقة في الإسلام أو

الانتماء القبلي، وأرسى بدلاً منه مبدأ "المساواة المطلقة" في التوزيع. كان الإمام يرى أن المال هو مال الله وأن الناس عباد الله، وبالتالي فإن الحقوق المالية يجب أن تقسم بالسوية بين الجميع دون استثناء. هذا التوجه المالي لم يكن مجرد إجراء اقتصادي، بل كان إعلاناً عن "مواطنة مالية" كاملة تلغي الفوارق الطبقية التي بدأت تتشكل في المجتمع الإسلامي نتيجة تراكم الثروات في أيدي فئة قليلة من المتنفذين. إن الإمام في خطبته الأولى بعد البيعة أكد أن كل حق قديم لا يبطله شيء، وأن العدل هو الأساس الوحيد الذي يضمن استقرار الدولة ومنع نشوب الصراعات الاجتماعية الناتجة عن الفوارق الاقتصادية الشاسعة(جرداق، 1970, ص. 156).

إن الفلسفة المالية العلوية ترفض بشدة مفهوم "التقطير" على العامة مقابل "الإغداق" على الخاصة، ولذلك واجه الإمام ضغوطاً هائلة من كبار الشخصيات الذين اعتادوا على العطايا الضخمة والمناصب المربحة. إلا أن رد الإمام كان حاسماً بأن المال ليس ماله ليعطيه، بل هو مال المسلمين. إن هذا الالتزام القيمي كلف الإمام خسارة تحالفات سياسية كبرى، لكنه في المقابل بنى قاعدة شعبية من المحرومين والفقراء الذين رأوا في حكمه تجسيداً للحق والعدل. إن إدارة بيت المال في العهد العلوي اتسمت بالدقة المتناهية، حيث كان الإمام يرفض أن يبيت في بيت المال درهم واحد إذا كان هناك من يحتاج إليه، وكان يوزع الأموال فور وصولها من الأقاليم(القرشي، 2000, ص. 45)، بل إنه كان يكنس بيت المال بعد توزيعه ويصلي فيه شكراً لله على أداء الأمانة. هذا المستوى من النزاهة الشخصية والمؤسسية هو الذي منح السياسة المالية العلوية طابعها القدسي والمدني في آن واحد، حيث تحول المال من أداة للسلطة إلى أداة للتنمية والعدل الاجتماعي.

الركن الثاني في السياسة المالية العلوية هو "استرداد الأموال المنهوبة" ومحاربة الكسب غير المشروع. لقد أعلن الإمام علي منذ اليوم الأول لحكمه سياسة "الضرب بيد من حديد" على كل من استولى على أموال بيت المال بغير وجه حق في العهود السابقة. وقال في مقولته الشهيرة: "والله لو وجدته قد تزوج به النساء وملك به الإماء لرددته(مغنية، 1982, ص. 210)، فإن في العدل سعة، ومن ضاق عليه العدل فالجور عليه أضيق".

هذا المبدأ القانوني يمثل أول تطبيق لسياسة "من أين لك هذا" في التاريخ السياسي، حيث اعتبر الإمام أن تقادم الزمن لا يمنح الشرعية للأموال المغتصبة من المصلحة العامة. إن هذه السياسة الاستردادية كانت ضرورية لإعادة التوازن الاقتصادي والاجتماعي، ولإرسال رسالة واضحة بأن السلطة الجديدة لا تحمي الفساد ولا تداهن المفسدين مهما بلغت مكانتهم. إن الإمام واجه معارضة شرسة من الطبقة الأرستقراطية التي رأت في هذه القرارات تهديداً لمصالحها المكتسبة، مما أدى إلى انشقاق بعض القوى السياسية، لكن الإمام ظل ثابتاً على مبدئه بأن استقامة الدولة تبدأ من نزاهة ماليتها.

ولتوضيح الفوارق بين السياسة المالية العلوية والسياسات البرغماتية الأخرى، نستعرض الجدول التالي:

جدول رقم (4): مقارنة بين السياسة المالية العادية والسياسة المالية العلوية

معيار المقارنة	السياسة المالية التقليدية	السياسة المالية العلوية
أساس التوزيع	المكانة، الولاء، السابقة	المساواة المطلقة والمواطنة

التعامل مع الفساد	**التغاضي للمصلحة السياسية**	**الاسترداد التام والمحاسبة الفورية**
وظيفة بيت المال	**أداة لتقوية السلطة وشراء الولاءات**	**أداة لتحقيق التكافل الاجتماعي والعدل**
الرقابة المالية	**رقابة شكلية أو ذاتية**	**رقابة مؤسسية وشعبية وصارمة**

إن هذه المقارنة توضح أن الإمام علي قدم نموذجاً للدولة التي تحترم المال العام وتعتبره عصب الحياة الكريمة للرعية(المقصود، 1975, ص. 112). إن العدالة المالية عنده لم تكن مجرد توزيع للمال، بل كانت إعادة بناء لمنظومة القيم الاجتماعية، حيث يصبح العمل والكفاءة هما المعيار الوحيد للارتقاء الاقتصادي، لا المحسوبية أو القرب من دوائر صنع القرار. إن هذا المنهج المالي ساهم في تقليل الفوارق الطبقية بشكل كبير في المناطق التي كانت تخضع لسلطته، وأسس لمفهوم "العدالة التوزيعية" التي تنشدها النظم الاقتصادية الحديثة اليوم(حسين، 1953, ص. 145).

الركن الثالث في إدارة بيت المال هو "سياسة الجباية والتنمية" (الخراج). لقد وضع الإمام علي قواعد إنسانية واقتصادية متطورة لجباية الضرائب، حيث كان يوصي عماله بأن يكون اهتمامهم بعمارة الأرض أكثر من اهتمامهم بجمع الخراج. ويرى الإمام أن طلب الخراج من أرض خربة أو من فلاحين معوزين هو تدمير للدولة وإهلاك للرعية. إن القرار المالي في الفكر العلوي يربط دائماً بين "الضريبة" و"الخدمة"، فالدولة لا يحق لها أخذ المال إلا إذا وفرت أسباب العمارة والنمو(العقاد، 1960, ص. 215). وفي عهده لمالك الأشتر، يضع الإمام قاعدة ذهبية في المالية العامة: "وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج، لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد وأهلك العباد". هذه الرؤية تسبق نظريات الاقتصاد الحديث التي تؤكد أن زيادة الضرائب في بيئة غير منتجة تؤدي إلى الركود والانهيار.

علاوة على ذلك، كان الإمام يمنح "إعفاءات ضريبية" في حالات الكوارث الطبيعية أو سوء الإنتاج، معتبراً أن تخفيف العبء عن كاهل المنتج هو استثمار طويل الأمد للدولة. إن هذه السياسة المالية الرؤوفة حولت العلاقة بين "الجابي" و"الممول" من علاقة صراع وقهر إلى علاقة تعاون ومصلحة مشتركة. لقد منع الإمام عماله من استخدام العنف أو الإهانة عند جمع الأموال، ومنعهم من مصادرة ممتلكات الناس الأساسية مثل أدوات الزراعة أو الدواب التي يعيشون عليها(المطهري، 2005, ص. 240). إن العدالة المالية هنا تعني احترام الملكية الخاصة وتوفير الحماية للمنتجين الصغار ضد تعسف السلطة. إن هذا النهج التنموي جعل من الدولة العلوية مدرسة في الإدارة المالية التي توازن بين احتياجات الخزينة العامة وقدرات المجتمع الإنتاجية، مما خلق حالة من الاستقرار الاقتصادي رغم ظروف الحروب والاضطرابات السياسية التي كانت تعصف بالأقاليم.

نصل في ختام هذا المبحث إلى أن العدالة المالية عند الإمام علي لم تكن مجرد شعارات، بل كانت تطبيقات صارمة تهدف إلى حماية كرامة الإنسان وتأمين حقه في ثروات بلاده. إن إدارة بيت المال في العهد العلوي تمثل قمة "النزاهة المؤسسية"(الحميد، 2004, ص. 145)، حيث خضع الحاكم وأقرباؤه لنفس القواعد التي خضع لها عامة الناس. إن قصة الإمام مع أخيه عقيل بن أبي طالب عندما طلب زيادة في عطائه

فرد الإمام طلبه بحزم، تمثل أروع أمثلة المساواة ورفض "المحسوبية العائلية" في إدارة المال العام. لقد أثبت الإمام علي أن العدالة السياسية لا تكتمل إلا بـ "عدالة اقتصادية" تحمي الضعيف من تغول القوي، وتمنع تحول المال إلى أداة للسيطرة والظلم. إن المنهج المالي العلوي قدم حلاً عملياً لمعضلة التفاوت الطبقي، وأرسى قواعد للميزانية العامة تقوم على الشفافية والمحاسبة والهدف التنموي(المعتزلي، 1959, ص. 115).

إن النتائج التي خلص إليها هذا المبحث تؤكد أن استقامة النظام المالي هي المقدمة الضرورية لاستقامة الدولة ككل. فالدولة التي تنهب أموال رويتها أو تفرق بينهم في العطاء هي دولة تزرع بذور فنائها بيدها. إن الإمام علي قدم نموذجاً للدولة التي تفتخر بـ "صفر فساد"، والتي تضع مصلحة الفقير والأرملة واليتيم فوق مصلحة النخب والوجهاء. إن دراسة هذه التطبيقات المالية تكشف عن عمق الفكر القانوني عند الإمام، وكيف استطاع أن يطوع المال لخدمة الإنسان لا أن يستعبد الإنسان من أجل المال. وبذلك يكتمل المبحث الثاني بوضع صورة جلية لكيفية ممارسة العدالة السياسية عبر القنوات المالية(الطبري، 1967, ص. 160)، مما يمهد للمبحث الثالث الذي سيتناول العدالة القضائية وحماية حقوق المواطنة في الدولة العلوية، لتكتمل بذلك أركان التجربة العملية للحكم العلوي الرشيد.

المبحث الثالث: العدالة القضائية وحقوق المواطنة

تعد العدالة القضائية في الفكر السياسي للإمام علي بن أبي طالب الضمانة النهائية لحماية حقوق الإنسان ومنع انحراف السلطة التنفيذية عن مسارها الأخلاقي والقانوني(الرضي، 2010, ص. 325). إن استقلال القضاء في الدولة العلوية لم يكن مجرد شعار دستوري، بل كان ممارسة مؤسسية تتجلى في فصل كامل بين مقام الخلافة ومقام القضاء، حيث كان الإمام يشدد على أن القاضي يجب أن يكون مستقلا تماما في تقديره للأحكام، لا يخشى في الله لومة لائم، ولا يتأثر بضغوط الولاة أو أصحاب النفوذ. إن المعايير التي وضعها الإمام لاختيار القضاة تمثل ذروة الفكر القانوني، حيث اشترط في القاضي أن يكون من أفضل الرعية في العلم والنزاهة والقدرة على تحمل ضغوط الخصوم.

ويرى الإمام أن القاضي الناجح هو الذي لا تضيق به الأمور، ولا يتمادى في الزلة، ولا يطمع في الرشوة، ويملك من الشجاعة ما يكفيه للرجوع إلى الحق إذا تبين له خطأ حكمه السابق. هذا التأصيل يؤسس لمبدأ "المشروعية" الذي يخضع له الجميع، بمن فيهم رأس الدولة، مما يجعل من القضاء الحارس الأمين على العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم(جرداق، 1970, ص. 190).

إن مفهوم العدالة القضائية عند الإمام يرتبط ارتباطا وثيقا بكرامة الإنسان، فالمحاكمة العادلة ليست مجرد إجراء شكلي، بل هي تجسيد لحرمة الفرد وحقوقه الطبيعية. وقد وضع الإمام نظاما دقيقا للمرافعات يضمن المساواة الكاملة بين الخصوم في مجلس القضاء، حيث كان يوجه القضاة بضرورة المساواة بين المتخاصمين في اللحظ والنظر والمجلس، لكي لا يطمع قوي في حيف القاضي ولا ييأس ضعيف من عدله. إن هذه الدقة في التعامل مع الجزئيات القضائية تعكس وعيا عميقا بأن العدالة السياسية لا يمكن أن تتحقق في مجتمع يشعر فيه المواطن بالظلم أو التمييز أمام القانون(العقاد، 1960, ص. 155).

ومن هنا نجد أن الإمام علي في العديد من القضايا كان يمثل أمام القاضي كأي مواطن عادي، ويرفض أي امتياز بروتوكولي يميزه عن خصمه، مؤكدا بفعله أن القانون فوق الجميع، وأن هيبة الدولة لا تتحقق إلا بخضوع الحاكم للمساءلة القضائية النزيهة.

الركن الثاني في هذا المبحث هو "حقوق المواطنة والتعامل مع المعارضة". لقد قدم الإمام علي نموذجا فريدا في تاريخ الحكم الإسلامي والسياسي العالمي في كيفية استيعاب المعارضة السياسية والفكرية دون اللجوء إلى القمع أو الإقصاء. إن المواطنة في الفكر العلوي تقوم على مبدأ "الحق الإنساني الشامل" الذي لا يتأثر بالانتماء السياسي أو المذهبي(مغنية، 1982, ص. 120). ففي الوقت الذي واجه فيه الإمام معارضة شرسة وصلت إلى حد التمرد المسلح من قبل بعض الجماعات مثل الخوارج، نجد أنه وضع قواعد حضارية للتعامل معهم طالما التزموا بالسلم الأهلي. لقد كفل لهم ثلاثة حقوق أساسية: حقهم في الصلاة في المساجد، وحقهم في العطاء من بيت المال، وعدم بدئهم بالقتال طالما لم يسفكوا دما حراما. هذا الموقف يعكس إيمانا عميقا بحرية التعبير والاعتقاد، ويعتبر أن الدولة مسؤولة عن حماية مواطنيها حتى وإن اختلفوا مع سياستها، وهو ما يمثل أرقى صور العدالة السياسية والمواطنة المدنية(القرشي، 2000, ص. 55).

ولتوضيح المبادئ القضائية والحقوقية التي أرساها الإمام، نستعرض الجدول التالي الذي يلخص الحقوق والواجبات في الدولة العلوية:

جدول رقم (5): منظومة حقوق المواطنة والعدالة القضائية في العهد العلوي

الحق / المبدأ	المحتوى التطبيقي	الهدف من الإجراء
استقلال القضاء	منع تدخل السلطة التنفيذية في الأحكام	ضمان نزاهة الفصل في الخصومات
حرية المعارضة	كفالة حق التعبير والعطاء للمخالفين	منع الاستبداد وتحقيق السلم الأهلي
المساواة القانونية	خضوع الحاكم والمحكوم لنفس القضاء	ترسيخ مفهوم الدولة القانونية
حماية الضعفاء	توفير الحماية القضائية للمحرومين	منع تغول مراكز القوى والمال

إن هذا النظام الحقوقي يهدف إلى بناء "مجتمع حر" يشعر فيه الفرد بالأمان والكرامة. إن الإمام علي يرى أن الدولة التي تضيق بآراء مواطنيها هي دولة ضعيفة تخشى الحقيقة، بينما الدولة القوية هي التي تستمد شرعيتها من العدل وإتاحة المجال للنقد البناء. ومن هنا نجد أن الإمام كان يشجع الناس على مراجعته في قراراته، ويطلب منهم ألا يكلموه بما تكلم به الجبابرة، بل يطلب منهم النصيحة والكلمة الصادقة.

هذه السياسة فتحت الباب لنشوء ثقافة سياسية تقوم على الحوار والمحاجة العقلية بدلا من الصدام العنيف، مما جعل من تجربته في الحكم مدرسة في التعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان في ظل أصعب الظروف التاريخية والفتن الداخلية التي أحاطت بعصره(حسين، 1953, ص. 175).

الركن الثالث هو "حماية حقوق الأقليات وغير المسلمين" في الدولة العلوية. لقد طبق الإمام علي المبدأ الإنساني العظيم "إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق" تطبيقا عمليا في كافة شؤون الإدارة والقضاء. فلم تكن العدالة السياسية محصورة في المسلمين فحسب، بل شملت كل مواطني الدولة بمختلف معتقداتهم(المقصود، 1975, ص. 202). نجد الإمام يشدد على ولاته بضرورة الرفق بأهل الذمة وحماية معابدهم وأموالهم، ومنع أي شكل من أشكال الاضطهاد أو التمييز ضدهم. وفي واقعة مشهورة، عندما علم الإمام أن جيشا غازيا سلب امرأة غير مسلمة "حجلا" (زينة) من رجلها، غضب غضبا شديدا وقال قولته التي سارت بها الركبان: "فلو أن امرأ مسلما مات من بعد هذا أسفا ما كان به

ملوما، بل كان عندي جديرا". هذا الموقف يوضح أن كرامة المواطن غير المسلم وحمايته هي جزء لا يتجزأ من شرف الدولة وهيبتها.

إن العدالة في الفكر العلوي هي عدالة "عابرة للأديان"، حيث يرى أن الإنسان بصفته إنسانا يستحق العدل والرحمة(البحراني، 1999, ص. 312). وقد انعكس ذلك في القضاء، حيث كان القضاة في عهده يحكمون لغير المسلمين على المسلمين إذا ثبت لهم الحق، دون أي تحيز ديني. كما أن الإمام ألغى أي نوع من أنواع السخرة أو الإذلال في جمع الجزية، وأمر بأن تؤخذ بفقر وغنى، مع مراعاة أحوال الناس المعيشية. إن هذا المنهج الحقوقي ساهم في صهر مكونات المجتمع المختلفة في بوتقة واحدة، وأشعر الجميع بأنهم شركاء في الوطن، لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم من حقوق وواجبات مدنية.

إن هذا المبحث يكشف عن جذور الدولة المدنية في الفكر العلوي، حيث تصبح "الإنسانية" هي المعيار الأسمى للتشريع والقرار السياسي، مما يجعل من تجربة الإمام علي منارة لكل من ينشد العدالة في المجتمعات المتعددة الثقافات والأديان، ويضع حدا لكل التفسيرات الضيقة التي تحاول حصر العدالة في فئة دون أخرى(المطهري، 2005, ص. 260).

نصل في ختام هذا الفصل إلى أن التطبيقات العملية للعدالة السياسية في عهد الإمام علي قد شكلت منظومة إدارية وقضائية وحقوقية متكاملة تهدف إلى غاية واحدة هي "إنصاف الإنسان"(الحميد، 2004, ص. 160). إن الإصلاح الإداري، والعدالة المالية، والنزاهة القضائية لم تكن إجراءات منفصلة، بل كانت أجزاء من مشروع سياسي متكامل يرى في الحكم أمانة وفي الرعية شركاء. لقد أثبت الإمام علي أن العدالة السياسية ليست مجرد شعار، بل هي تفاصيل يومية تتعلق بكيفية اختيار الموظف، وكيفية توزيع الدرهم، وكيفية الاستماع للمظلوم. إن النجاح في تطبيق هذه المبادئ في ظل حروب طاحنة وأزمات سياسية كبرى يثبت قوة المنهج العلوي وواقعيته، ويؤكد أن الإخلاص للمبدأ هو الطريق الوحيد لتحقيق الاستقرار الحقيقي للدولة(المعتزلي، 1959, ص. 142).

إن الدروس المستخلصة من هذا الفصل تؤكد أن الدولة القانونية هي التي تحمي الضعيف من القوي، وتسمح بالمعارضة، وتحترم حقوق الأقليات، وتخضع حاكمها للمساءلة. إن تجربة الإمام علي في الحكم قدمت جوابا عمليا على معضلة "السلطة والعدل"، حيث أثبت أن الحاكم يمكن أن يكون قويا وعادلا في آن واحد، وأن هيبة السلطة لا تأتي من القهر بل من النزاهة. وبذلك ينتهي الفصل الثاني الذي استعرض الجوانب التطبيقية، ليمهد للفصل الثالث الذي سيناقش أثر هذا الفكر في النظريات السياسية الحديثة والمقارنات الدستورية المعاصرة. إن الإرث العملي للإمام علي يظل مرجعا حيا لكل محاولات الإصلاح السياسي والإداري في العالم الإسلامي، حيث تظل قواعده في الحكم والعدالة السياسية هي المعيار الذهبي لقياس شرعية ونجاح أي سلطة تسعى لخدمة الإنسان وتحقيق إرادة الحق في الأرض(الطبري، 1967, ص. 210).

الفصل الثالث: أثر الفكر السياسي العلوي في النظريات الحديثة

المبحث الأول: مقاربة عهد الإمام لمالك الأشتر مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

تمثل الوثيقة العلوية المعروفة بعهد الإمام لمالك الأشتر حجر زاوية في تاريخ الفكر الدستوري العالمي، حيث سبقت المواثيق الدولية الحديثة

بقرون طويلة في صياغة مفهوم شامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. إن المقاربة بين هذا العهد وبين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) تكشف عن وحدة الهم الإنساني في البحث عن العدالة، إلا أن المنهج العلوي يتفوق في ربط هذه الحقوق بوازع أخلاقي وروحي يمنحها قوة النفاذ في الضمير الإنساني قبل القوة القانونية(الرضي، 2010, ص. 327).

إن المرتكز الأساسي في العهد العلوي هو "الإنسان" بحد ذاته، بعيداً عن تصنيفاته العرقية أو الدينية، وهو ما صاغه الإمام في قاعدته الذهبية: "فإنهم صنفان: إما أخ لك في الدين، أو نظير لك في الخلق". هذه العبارة تمثل التأسيس الفلسفي لمبدأ "المساواة الطبيعية" الذي يقوم عليه الإعلان العالمي في مادته الأولى التي تنص على أن جميع الناس يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق. إن الإمام علي يذهب إلى أبعد من ذلك بجعل هذه المساواة التزاماً قلبياً على الحاكم (وأشعر قلبك الرحمة للرعية)، مما يحول الحقوق من نصوص جامدة إلى ممارسات وجدانية(جرداق، 1970, ص. 12).

إن المقارنة التحليلية توضح أن العهد العلوي تناول منظومة الحقوق المدنية والسياسية بشكل متكامل؛ فحق الحياة والأمان الشخصي مكفول عبر تشديد الإمام على حرمة الدماء ومنع القتل بغير حق، وهو ما يقابل المواد (3–5) من الإعلان العالمي. كما أن حق المساواة أمام القانون واللجوء إلى القضاء المستقل كان حاضراً في توجيهات الإمام باختيار القضاة وتوفير الحماية لهم.

إن الفلسفة العلوية في هذا الجانب لا تكتفي بمنح الحق، بل تضع "آليات التنفيذ" عبر الرقابة الإدارية والمالية. إن الفرق الجوهري هنا هو أن الإعلان العالمي صدر كوثيقة قانونية دولية ناتجة عن صراعات وحروب عالمية، بينما صدر العهد العلوي كمنهج تربوي وسياسي نابع من رؤية إلهية وإنسانية عميقة تهدف إلى بناء مجتمع الفضيلة والعدل. إن هذه المقاربة تستجلي كيف أن الفكر العلوي قدم "دستوراً إنسانياً" عابراً للزمان، يضع كرامة الإنسان فوق كل اعتبار سياسي أو مصلحي، وهو ما يجعل منه مرجعاً ضرورياً لتطوير النظريات الحقوقية المعاصرة التي تعاني من أزمة في التطبيق الأخلاقي(العقاد، 1960, ص. 240).

ينتقل العهد العلوي في مقاربته مع النظريات الحديثة إلى مستوى "الحقوق الاجتماعية والاقتصادية"، وهي المواد التي تشغل حيزاً كبيراً في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. لقد ركز الإمام علي على حق العمل، وحق العيش الكريم(مغنية، 1982, ص. 250)، وحق الحماية الاجتماعية للطبقات الضعيفة. وفي حين يتحدث الإعلان العالمي في المادة (25) عن حق كل شخص في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهية، نجد الإمام يخصص فصلاً كاملاً في عهده لـ "الطبقة السفلى" من المساكين والمحتاجين وأهل البؤسى والزمنى، مؤكداً أن لله في كل منهم حقاً، ومحملاً الوالي مسؤولية مباشرة عن إيصال أرزاقهم إليهم. إن العدالة الاجتماعية في الفكر العلوي ليست "منة" من الحاكم، بل هي "حق معلوم" يفرضه القانون الإلهي(القرشي، 2000, ص. 88).

هذه الرؤية المتقدمة تسبق مفهوم "دولة الرفاه" الحديثة، حيث تصبح الدولة هي الضامن الأول للأمن الغذائي والاجتماعي لمواطنيها، خاصة العاجزين منهم عن العمل(حسين، 1953, ص. 210).

ولتجسيد هذه المقاربة بشكل علمي، نستعرض الجدول التالي الذي يوضح أوجه التوافق بين بنود العهد العلوي ومواد الإعلان العالمي لحقوق

الإنسان:

جدول رقم (6): مقارنة دستورية بين العهد العلوي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان

مجال الحقوق	النص في عهد الإمام علي (عليه السلام)	المادة المقابلة في الإعلان العالمي
المساواة والكرامة	"الناس صنفان: إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق"	المادة (1): الحرية والمساواة والكرامة لجميع البشر
الحماية القضائية	"اجعل لذوي الحاجات منك وقتاً تفرغ لهم فيه.. بغير جند ولا أعوان"	المادة (8): حق اللجوء إلى المحاكم الوطنية والانتصاف
حقوق الضعفاء	"الله الله في الطبقة السفلى.. واحفظ لله ما استحفظك من حقه فيهم"	المادة (25): الحق في مستوى معيشة لائق والضمان الاجتماعي
حرية التعبير	"لا تكلّموني بما تكلّم به الجبابرة.. ولا تظنوا بي استثقالاً في حق قيل لي"	المادة (19): حق حرية الرأي والتعبير دون مضايقة

الجانب الثالث في المقارنة يتعلق بـ "حقوق الملكية وعمارة الأرض" وعلاقتها بالتنمية المستدامة. في حين تركز القوانين الحديثة على حماية الملكية الخاصة وتنمية الموارد، نجد أن الإمام علي يربط بين "عمارة الأرض" وبين "العدالة الضريبية"، معتبراً أن غاية الدولة هي العمارة لا الجباية. هذا المفهوم يتقاطع مع المبادئ الحديثة في القانون الدولي للتنمية، حيث يجب أن تهدف السياسات الاقتصادية إلى الارتقاء بحياة الإنسان(المقصود، 1975, ص. 305). إن الإمام يحذر من أن "خراب الأرض" يأتي من "إعواز أهلها"، وإعواز أهلها يأتي من "إشراف أنفس الولاة على الجمع"، وهذا تحليل سوسيولوجي واقتصادي دقيق لظاهرة الفساد السياسي وأثره على التنمية. إن المقاربة هنا تكشف أن الفكر العلوي وضع أسس "الاقتصاد الإنساني" الذي يخدم المجتمع، بدلاً من الاقتصاد الذي يخدم السلطة أو النخب المالية.

علاوة على ذلك، يتناول العهد العلوي "حقوق الأقليات وحرية المعتقد" بطريقة تتجاوز مجرد التسامح السلبي إلى الحماية الإيجابية. إن عبارة "نظير لك في الخلق" تلغي أي مبرر للتمييز الديني في حقوق المواطنة، وهو ما تنص عليه المادة (18) من الإعلان العالمي بخصوص حرية الفكر والوجدان والدين(البحراني، 1999, ص. 340). إن الدولة العلوية في ممارستها القضائية والإدارية لم تفرق بين المسلم وغير المسلم في حماية النفس والمال والعرض. إن هذه الشمولية الإنسانية هي التي جعلت من العهد العلوي وثيقة عالمية، حيث اعترفت بها الأمم المتحدة في تقرير التنمية البشرية لعام 2002 كواحدة من أهم الوثائق التي أرست قواعد العدالة وحقوق الإنسان. إن المقاربة في هذا المبحث تستنتج أن الإمام علي قدم "نموذجاً كونياً" للحكم الصالح (Good Governance)، يوازن فيه بين سلطة الدولة وحقوق الأفراد، وبين مقتضيات النظام وموجبات الرحمة، مما يجعله أكثر نضجاً وشمولاً من العديد من النظريات السياسية الحديثة التي قد تضحي بالفرد من أجل الدولة أو بالحقوق الاجتماعية من أجل النمو الاقتصادي المجرد(المطهري، 2005, ص. 285).

نخلص في ختام هذا المبحث إلى أن عهد الإمام علي لمالك الأشتر يمثل "إعلاناً عالمياً لحقوق الإنسان" صيغ بروح إيمانية وأدوات سياسية واقعية. إن المقاربة مع النظريات الحديثة أثبتت أن الفكر السياسي العلوي لم يكن استجابة لظرف تاريخي محدود، بل هو رؤية فلسفية عميقة تدرك متطلبات النفس البشرية وحاجات الاجتماع الإنساني(الحميد، 2004, ص. 190). إن التوافق المذهل بين مبادئ الإمام وبين أرقى ما وصلت إليه البشرية في القرن العشرين من مواثيق حقوقية، يؤكد أن العدالة هي قيمة عابرة للزمان والمكان. إلا أن ميزة المنهج العلوي تكمن في "القدوة القيادية"؛ فالإمام لم يكن يشرع للآخرين فحسب، بل كان يطبق هذه الحقوق على نفسه وأهل بيته قبل الرعية، مما أعطى لنصوصه قوة أخلاقية لا تمتلكها المواثيق الدولية التي غالباً ما تفتقر لآليات إلزام أخلاقي أو تعاني من سياسة "الكيل بمكيالين"(المعتزلي، 1959, ص. 160).

إن النتائج التي توصل إليها هذا المبحث تؤكد ضرورة إعادة الاعتبار للتراث السياسي الإسلامي، وتحديداً العهد العلوي، كأداة لإصلاح الفكر الحقوقي المعاصر. إن العدالة السياسية عند الإمام علي تقدم حلاً لمعضلة "عالمية حقوق الإنسان" عبر تأصيلها في الفطرة البشرية (الخلق) وفي الرسالات الإلهية (الدين). إن هذا التكامل هو ما يمنح الحقوق استدامتها وقدرتها على الصمود أمام تقلبات المصالح السياسية. وبذلك ينتهي المبحث الأول من الفصل الثالث، واضعاً يده على نقاط الالتقاء الجوهرية بين التراث العلوي والحداثة الحقوقية، ليمهد للمبحث الثاني الذي سيناقش مفهوم "الدولة المدنية" في المنظور العلوي وكيف يمكن أن يسهم في حل أزمات الحكم المعاصرة. إن الإمام علي يظل، بعهده وفلسفته، صوتاً للعدالة الإنسانية التي لا تذبل، ومرجعاً دستورياً لكل من ينشد الكرامة والحرية والعدل في هذا العالم(الطبري، 1967, ص. 245).

المبحث الثاني: مفهوم الدولة المدنية في المنظور العلوي

إن الحديث عن الدولة المدنية في الفكر السياسي للإمام علي بن أبي طالب يتطلب ابتداءً فك الاشتباك بين المفاهيم الحداثية للدولة وبين الممارسات التاريخية للحكم، حيث نجد أن الإمام علي وضع حجر الأساس لدولة تقوم على المؤسسات والقانون والمواطنة قبل بزوغ هذه المصطلحات في الفلسفة الغربية بقرون. إن الدولة المدنية في المنظور العلوي ليست دولة لا دينية بالمعنى العلماني الإقصائي، بل هي دولة "إنسانية" بمرجعية قيمية، حيث تدار شؤون المجتمع وفقاً لمبادئ الحق والعدل والمصلحة العامة، بعيداً عن الاستبداد الثيوقراطي الذي يدعي الحاكم فيه تفويضاً إلهياً يجعله فوق المساءلة(الرضي، 2010, ص. 165).

إن الإمام علي في تعامله مع السلطة أكد أن الحاكم هو فرد من الرعية، يخضع لنفس القوانين والالتزامات، وأن شرعية حكمه مستمدة من رضا الأمة وتطبيق العدل. هذا المفهوم يمثل جوهر "المدنية" التي تعني خضوع السلطة لإرادة القانون وحقوق الإنسان. إن الدولة العلوية كانت دولة مؤسسات في مهدها، حيث نجد فصلاً واضحاً بين المهام الإدارية والمالية والقضائية، مما يمنع تمركز السلطة في يد فرد واحد ويقلل من فرص الاستبداد.

إن البعد المدني في فكر الإمام يتجلى في "قدسية التعاقد الاجتماعي"، حيث يرى أن العلاقة بين الحاكم والمحكوم هي علاقة "حقوق متبادلة"

وليست علاقة تبعية مطلقة. فالحاكم له حق الطاعة في المعروف، وللرعية حق العدل والحماية والمكاشفة. إن هذا التوازن هو ما يحمي الدولة من التحول إلى أداة قمعية. كما أن الإمام علي رسخ لمفهوم "المواطنة" الذي يتجاوز الانتماء القبلي أو الطائفي، جاعلاً من "الكفاءة" و"النزاهة" المعيار الوحيد لتولي المناصب العامة(جرداق، 1970, ص. 98).

إن الدولة المدنية العلوية هي التي تحترم التعددية الفكرية والسياسية، وتسمح بالمعارضة السلمية، وتعتبر أن الحوار هو الوسيلة الأسمى لفض النزاعات الاجتماعية. ومن هنا، نجد أن الإمام رفض استخدام القوة لتثبيت أركان حكمه إلا في حالات الضرورة القصوى التي تهدد كيان الدولة والسلم الأهلي، مفضلاً دائماً خيار الإقناع والحجة العقلية. إن هذا المبحث يستقصي الجذور المعرفية لهذا المفهوم وكيف يمكن أن يسهم في حل أزمة الدولة المعاصرة في العالم العربي والإسلامي عبر استلهام نموذج الدولة التي تحترم الإنسان وتقوم على سيادة القانون(حسين، 1953, ص. 115).

الركن الثاني في مفهوم الدولة المدنية العلوية هو "سيادة القانون والمساواة المطلقة"، وهو ما يعبر عنه في الفكر السياسي الحديث بـ (Rule of Law). في الدولة المدنية العلوية، لا يوجد أحد فوق القانون، حتى الإمام نفسه بوصفه رئيساً للدولة. إن خضوع الإمام للقضاء في خصوماته مع مواطنين عاديين، ورفضه لأي امتيازات بروتوكولية، يمثل ذروة المدنية السياسية(العقاد، 1960, ص. 202).

إن هذا المسلك يرسخ قناعة لدى الرعية بأن العدل هو المسطرة الوحيدة التي تقاس بها التصرفات. إن المساواة هنا ليست مجرد شعار، بل هي إجراءات قانونية تشمل توزيع الثروة، وتكافؤ الفرص في الوظائف العامة، والحماية القضائية. الإمام علي حارب "الدولة العميقة" التي كانت تتشكل من مراكز القوى القبلية والمالية، وأعاد بناء الدولة على أساس "الفرد المواطن" المسئول والحر. إن هذا التحول من "الولاء للقبيلة" إلى "الولاء للدولة والقانون" هو جوهر الانتقال نحو الدولة المدنية.

ولتوضيح خصائص الدولة المدنية في المنظور العلوي مقارنة بالمفاهيم الحديثة، نستعرض الجدول التالي:

جدول رقم (7): مقارنة بين خصائص الدولة المدنية الحديثة والدولة المدنية العلوية

خاصية الدولة	الدولة المدنية الحديثة	المنظور العلوي للدولة
مصدر الشرعية	العقد الاجتماعي والانتخابات	العدل ورضا الرعية والعهد الإلهي
أساس المواطنة	الدستور والقانون الوضعي	الإنسانية (نظير لك في الخلق) والحق
العلاقة مع المعارضة	التعددية الحزبية والقانون	الحوار وكفالة الحقوق المالية والسياسية
الرقابة على السلطة	البرلمان والقضاء والإعلام	الرقابة الشعبية والمكاشفة والضمير

إن هذا الجدول يظهر أن الإمام علي سبق النظريات الحديثة في جعل "الإنسان" هو غاية الدولة ومحركها. إن الدولة المدنية في منظوره ترفض تسييس الدين لمصالح السلطة(مغنية، 1982, ص. 310)، كما ترفض تجريد السياسة من القيم الأخلاقية. إنها "دولة العقل والعدل"، حيث تدار المصالح العامة بحكمة وتدبير، مع الحفاظ على كرامة الفرد وحقوقه الأساسية. إن الإمام كان يرى أن "صلاح الرعية بصلاح

الولاة، وصلاح الولاة بالعدل"، وهذا الربط العضوي بين أخلاق الحاكم ومدنية الدولة يمثل إضافة نوعية للفكر السياسي، حيث يجعل من النزاهة الشخصية شرطاً لاستقامة المؤسسات. إن الدولة المدنية العلوية هي دولة شفافة، لا تخفي عن شعبها سراً إلا في مقتضيات الحرب، وتعتبر أن من حق الرعية محاسبة الحاكم على كل درهم ينفق من بيت المال، مما يمثل أرقى أشكال الرقابة الديمقراطية في ثوب إيماني رصين(القرشي، 2000, ص. 142).

الركن الثالث في الدولة المدنية العلوية هو "المؤسسية وتفويض السلطات". لم يكن الإمام علي يدير الدولة بمفرده، بل اعتمد على جهاز إداري متطور وقضاة مستقلين وولاة يتمتعون بصلاحيات واسعة ضمن إطار القانون والعهد المكتوب(البحراني، 1999, ص. 412). إن فكرة "العهد" (مثل عهده لمالك الأشتر) تمثل في الواقع "دستوراً صغيراً" ينظم العلاقة بين المركز والأطراف، ويحدد الصلاحيات والواجبات. هذا التوجه نحو المؤسسية يحمي الدولة من الانهيار بذهاب الحاكم، ويجعل من الإدارة عملية مستمرة ومستقرة. الإمام ركز على "تخصص المهام"، فجعل للخراج كتاباً، وللجيش قادة، وللقضاء رجالاً تتوفر فيهم أعلى معايير الكفاءة. هذا التنظيم الإداري هو ما يمنح الدولة طابعها المدني، حيث تتحول من "دولة الشخص" إلى "دولة النظام"(المقصود، 1975, ص. 260).

إن المدنية في فكر الإمام تتجلى أيضاً في "الرفض القاطع للعنف السياسي" كوسيلة للتغيير أو التثبيت. لقد كان الإمام يؤمن بأن الدولة التي تقوم على السيف تسقط بالسيف، ولذلك بذل قصارى جهده في الحوار مع خصومه المعارضين (كالخوارج والناكثين) قبل اللجوء للسلاح. وحتى في حالة الحرب، وضع قواعد "أخلاقية للحرب" تمنع قتل المدبر، أو تجهيز على جريح، أو كشف عورة، أو نهب مال. هذه "الفروسية السياسية" هي قمة المدنية، لأنها تحترم كرامة الخصم وتضع ضوابط صارمة للقوة. إن الدولة المدنية العلوية هي دولة "الحق والقوة" معاً، حيث القوة في خدمة الحق لا العكس.

إن هذا المنهج يرفض الدولة البوليسية التي تقوم على التجسس والقمع، ويستبدلها بدولة الرقابة الذاتية والواجب الأخلاقي والمشاركة المجتمعية. إن الإمام علي يرى أن الوالي يجب أن يكون "أباً رحيماً" لا "سبعاً ضارياً"، وهذا التحول في لغة الخطاب السياسي من القهر إلى الرحمة هو الذي يؤسس للمدنية الحقيقية التي تنشدها الشعوب(المطهري، 2005, ص. 305).

علاوة على ذلك، فإن مفهوم "المجتمع المدني" يجد جذوره في تشجيع الإمام للناس على التناصح والتعاون على البر والتقوى، واعتبار "النصيحة لأئمة المسلمين" واجباً وطنياً ودينياً. إن المجتمع في الدولة العلوية ليس مجتمعاً خاملاً أو سلبياً، بل هو مجتمع فاعل يراقب ويحاسب ويشارك في القرار. هذه الحيوية الاجتماعية هي الضمانة الوحيدة لاستمرار مدنية الدولة ومنع انحرافها نحو الاستبداد الفردي، مما يجعل من المنظور العلوي نموذجاً متكاملاً للدولة التي توازن بين سلطة القانون وحرية المواطن.

نصل في ختام هذا المبحث إلى أن الدولة المدنية في المنظور العلوي هي دولة "عالمية القيم، إنسانية الهدف، مؤسسية الممارسة"(الحميد، 2004, ص. 215). إنها تتجاوز الضيق المذهبي لتقدم نموذجاً سياسياً صالحاً لكل زمان ومكان، يقوم على ركيزتين: "العدالة المطلقة" و"الكرامة الإنسانية". إن الإمام علي بن أبي طالب لم يكن يحكم بوصفه قائداً لمجموعة بل بوصفه إماماً للإنسان، ولذلك جاءت قراراته

السياسية لتعبر عن تطلعات البشرية جمعاء في العيش الكريم والحرية المسئولة. إن مفهوم الدولة المدنية عنده يحل المعضلة الكبرى في الفلسفة السياسية حول العلاقة بين "الأخلاق" و"السلطة"، حيث أثبت أن الدولة يمكن أن تكون قوية وناجحة إدارياً ومنافسة سياسياً دون أن تفقد طهرها الأخلاقي أو تضحي بحقوق مواطنيها.

إن النتائج التي خلص إليها هذا المبحث تؤكد أن استعادة الروح العلوية في بناء الدولة المعاصرة تعني الانتقال من دولة "الأشخاص والولاءات" إلى دولة "المؤسسات والمواطنة". إن الإمام علي قدم دروساً بليغة في كيفية محاربة الفساد، وضمان استقلال القضاء، وحماية حقوق المعارضة، وهي كلها أركان الدولة المدنية الحديثة(المعتزلي، 1959, ص. 190).

إن "المدنية العلوية" هي مدنية "أخلاقية" بامتياز، ترفض المكيافيلية التي تبرر الوسيلة بالغاية، وتؤكد أن شرعية الدولة تسقط بسقوط العدل. وبذلك يكتمل المبحث الثاني بوضع إطار فلسفي وتطبيقي لمفهوم الدولة المدنية، مما يمهد للمبحث الثالث والأخير الذي سيناقش تحديات تطبيق هذه العدالة العلوية في النظم السياسية المعاصرة وكيفية تجاوز العوائق الهيكلية والفكرية للوصول إلى الحكم الرشيد. إن الإرث العلوي يظل المنارة التي تضيء دروب العدالة السياسية، مقدمة نموذجاً يتصالح فيه الدين مع المدنية، والقانون مع الرحمة، والسلطة مع الإنسان(الطبري، 1967, ص. 280).

المبحث الثالث: تحديات تطبيق العدالة العلوية في النظم السياسية المعاصرة

تواجه محاولات استلهام وتطبيق منظومة العدالة السياسية عند الإمام علي بن أبي طالب في العصر الحديث جملة من التحديات الهيكلية والفلسفية المعقدة، نظراً للتحول الجذري في طبيعة الدولة ووظائفها وتداخل المصالح الدولية. إن التحدي الأول يكمن في "هيمنة الفكر البرغماتي والميكافيلي" على السياسة الدولية المعاصرة(المطهري، 2005, ص. 312)، حيث يُنظر إلى الأخلاق كعائق أمام تحقيق المصالح القومية أو الحزبية. في المقابل، تقوم العدالة العلوية على وحدة المبدأ والوسيلة، وهو ما يصطدم بواقع سياسي يقدس النتائج المادية حتى لو كانت على حساب القيم. إن تطبيق مبدأ "الصدق السياسي" العلوي في عصر "ما بعد الحقيقة" والشائعات الرقمية يتطلب إرادة سياسية استثنائية قادرة على مواجهة ضغوط مراكز القوى العالمية. إن التحدي هنا ليس في "صلاحية المبدأ" بل في "إمكانية الممارسة" في ظل نظام مالي عالمي يقوم على الاحتكار والفوارق الطبقية الشاسعة، وهو ما يحارب جوهر العدالة المالية العلوية التي تنشد المساواة المطلقة وتوزيع الثروة بالعدل(جرداق، 1970, ص. 145).

علاوة على ذلك، يبرز تحدي "البيروقراطية وتعقيد الجهاز الإداري" في الدول الحديثة، حيث تحولت الإدارة إلى غابة من القوانين والإجراءات التي قد تُستخدم لإخفاء الفساد بدلاً من محاربته. إن الإمام علي اعتمد على الرقابة المباشرة والنزاهة الشخصية والقدوة القيادية، بينما تعتمد الدول المعاصرة على رقابة مؤسسية قد تكون مخترقة من قبل نخب سياسية ومالية.

إن استعادة روح "العيون" (نظام الرقابة العلوي) في العصر الحديث تتطلب تحويلاً رقمياً شاملاً يضمن الشفافية والمكاشفة، وهو ما يصطدم بمقاومة المستفيدين من غياب الرقابة. إن الفجوة بين "شخصية الحاكم الزاهد" في الفكر العلوي وبين "الحاكم البيروقراطي" في العصر الحديث

تفرض ضرورة إيجاد آليات مؤسسية تعوض غياب النزاهة الفردية بصرامة القانون، وهو ما يمثل جوهر التحدي في الانتقال من عدالة الأشخاص إلى عدالة الأنظمة دون فقدان الروح الأخلاقية للعدالة العلوية(الحميد، 2004, ص. 230).

التحدي الثاني يتمثل في "الاستقطاب الطائفي والقبلي" الذي يعصف بالعديد من المجتمعات المعاصرة، مما يجعل تطبيق مفهوم "المواطنة الإنسانية الشاملة" أمراً في غاية الصعوبة. إن قاعدة "نظير لك في الخلق" تمثل الحل الجذري لهذه النزاعات، لكن تطبيقها يصطدم بمصالح قوى اجتماعية وسياسية تعتاش على التفرقة والتهميش(مغنية، 1982, ص. 320).

إن العدالة العلوية ترفض المحاصصة والامتيازات الفئوية، وتعتبر الكفاءة والنزاهة هما المعيار الوحيد، وهذا التوجه يثير عداء النخب التي ترى في المساواة تهديداً لمكانتها. إن محاولة تطبيق العدالة السياسية العلوية في دول تعاني من هشاشة الهوية الوطنية يتطلب بناء "عقد اجتماعي" جديد يستلهم من عهد الإمام لمالك الأشتر قيم العيش المشترك والرفق بالرعية. إن التحدي هنا هو كيف يمكن تحويل "القيم الدينية والأخلاقية" إلى "نصوص دستورية" ملزمة تحمي التعددية وتمنع الاستبداد الأغلبي(القرشي، 2000, ص. 255).

ولتوضيح هذه التحديات وكيفية مقاربتها، نستعرض الجدول التالي الذي يلخص معوقات التطبيق وسبل الحل المقترحة من وحي المنهج العلوي:

جدول رقم (8): تحديات تطبيق العدالة العلوية في النظم المعاصرة وآليات تجاوزها

نوع التحدي	المظهر المعاصر	الحل المستلهم من المنهج العلوي
تحدي الأخلاق	انفصال السياسة عن القيم (الميكافيلية)	ترسيخ "الصدق السياسي" والمكاشفة مع الشعب
تحدي الإدارة	ترهل البيروقراطية وتفشي الفساد	تفعيل الرقابة الصارمة واختيار الأكفاء (نظام العيون)
تحدي المواطنة	النزاعات الطائفية والطبقية	تطبيق مبدأ "الإنسانية أولاً" والمساواة في العطاء
تحدي السلطة	تغول السلطة التنفيذية واستبدادها	استقلال القضاء والرقابة الشعبية (النصيحة للوالي)

إن هذا الجدول يظهر أن التحديات رغم حداثتها، إلا أن جذورها تظل مرتبطة بطبيعة النفس البشرية وصراع المصالح، وهو ما ناقشه الإمام علي بعمق في خطبه ورسائله. إن الحل ليس في استنساخ التجربة العلوية بحرفيتها التاريخية، بل في استلهام "روحها وقواعدها الكلية" وصياغتها في قوالب دستورية ومؤسسية حديثة.

إن الانتقال نحو الحكم الرشيد يتطلب "ثقافة سياسية" جديدة تؤمن بأن العدل هو أساس الملك، وأن استقرار الدولة مرتبط برضا أضعف مواطنيها(البحراني، 1999, ص. 450)، وليس بمحاباة أقوى متنفذيها. إن التحدي الحقيقي يكمن في قدرة النخب الثقافية والسياسية على تقديم النموذج العلوي كنموذج "مدني وإنساني" عابر للأيديولوجيات، قادر على تحقيق الكرامة والحرية والعدل الاجتماعي في عالم مضطرب.

التحدي الثالث هو "التحدي الاقتصادي والعدالة المالية" في ظل نظام الرأسمالية المتوحشة. إن الإمام علي أرسى قاعدة المساواة المطلقة في العطاء ومحاربة الاحتكار، وهو ما يتناقض مع آليات السوق الحر التي قد تؤدي إلى تركز الثروة في يد فئة قليلة(حسين، 1953, ص.

250). إن تطبيق العدالة الاقتصادية العلوية اليوم يتطلب إعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد، لتنتقل من دور "المراقب" إلى دور "الضامن" للحقوق الأساسية والعدالة التوزيعية. إن التحدي يكمن في كيفية تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي دون التضحية بالفقراء والمحرومين، وهو ما سماه الإمام بـ "عمارة الأرض". إن عمارة الأرض في المفهوم المعاصر تعني التنمية المستدامة التي لا ترهق كاهل المواطن بالضرائب والديون، بل توفر له سبل العيش الكريم. إن محاربة الفساد المالي واسترداد الأموال المنهوبة، وهي سياسة علوية أصيلة، تواجه اليوم تحدي "الملاذات الضريبية" والشركات العابرة للقارات، مما يتطلب تعاوناً قانونياً دولياً يستلهم من صرامة الإمام في ملاحقة المال العام(المقصود، 1975, ص. 380).

علاوة على ذلك، يبرز تحدي "الوعي الشعبي والمشاركة السياسية". إن الإمام علي كان يرى في الرعية شريكاً في الرقابة والنصيحة، بينما يعاني العالم المعاصر من "أزمة ثقة" بين الشعوب والحكومات، مما أدى إلى عزوف سياسي أو انفجارات اجتماعية غير منضبطة. إن تطبيق العدالة العلوية يتطلب إحياء مفهوم "المواطن المسئول" الذي يراقب السلطة ويدافع عن الحق، وليس المواطن المستهلك أو السلبي.

إن التحدي هنا هو في بناء "تربية سياسية" تعيد الاعتبار لقيم التضحية والصدق والنزاهة، وهي القيم التي جسدها الإمام علي في سلوكه الشخصي والسياسي. إن الفكر العلوي يقدم نموذجاً للحاكم الذي يتألم لألم رعيته، وهذا "الالتحام الوجداني" بين الحاكم والشعب هو المفقود في النظم السياسية المعاصرة التي تحولت إلى آلات بيروقراطية باردة(العقاد، 1960, ص. 265).

إن مواجهة هذه التحديات تتطلب شجاعة فكرية لإعادة قراءة التراث العلوي ليس كقصص تاريخية، بل كخطط عمل لإصلاح الحاضر وبناء المستقبل.

نصل في ختام هذا المبحث إلى أن التحديات التي تواجه تطبيق العدالة العلوية، رغم ضخامتها، ليست مستحيلة التجاوز إذا ما توفرت الإرادة والإدراك العميق لجوهر هذا الفكر.

إن الإمام علي بن أبي طالب لم يقدم "وصفة جاهزة" بل قدم "منهجاً حيوياً" يقوم على الاستقامة والعدل. إن التحديات المعاصرة من عولمة، وفساد مؤسسي، واستقطاب هوياتي، تجد إجاباتها في قيم الزهد، والرقابة، والمواطنة الإنسانية التي أرساها الإمام(الحميد، 2004, ص. 255). إن العقبة الأساسية ليست في "قدم النص" بل في "جمود العقل" السياسي الذي يرفض التخلي عن امتيازاته لصالح العدالة الشاملة. إن العدالة السياسية العلوية هي "عدالة ثورية" بطبعها، لأنها تسعى لتغيير موازين القوى لصالح الحق والضعفاء، وهذا ما يجعلها دائماً في مواجهة مع القوى التي تسعى لتأبيد الظلم.

إن الاستنتاج النهائي لهذا المبحث يؤكد أن العدالة العلوية تظل هي "المعيار الذهبي" لقياس نجاح أي تجربة سياسية تسعى للنزاهة والكرامة(المعتزلي، 1959, ص. 210). إن التحديات السياسية في القرن الحادي والعشرين تفرض علينا العودة إلى الأصول الأخلاقية للحكم، حيث لا استقرار بدون عدل، ولا عدل بدون مسؤولية. وبذلك ينتهي الفصل الثالث من هذا البحث، بعد أن طفنا في أرجاء الفكر السياسي العلوي، من أصوله النظرية إلى تطبيقاته العملية، وصولاً إلى مقارنته بالنظريات الحديثة وتحدياته المعاصرة.

إن الإمام علي يظل صوتاً صارخاً في برية التاريخ، يذكر البشرية بأن "الحكم أمانة" وأن "الإنسان مكرم"، وأن السياسة التي تبتعد عن هذه الحقائق هي سياسة محكوم عليها بالفشل والزوال. إن هذا البحث يفتح آفاقاً جديدة للدراسات المقارنة، ويؤكد أن الإرث العلوي هو ملك للبشرية جمعاء، ومرجع لكل من ينشد العدالة في عالم تلاطمه أمواج الظلم والاستبداد(الطبري، 1967, ص. 320).

إن الفكر السياسي للإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) يمثل منظومة متكاملة في إدارة الدولة تقوم على العدالة، وسيادة القانون، وصيانة كرامة الإنسان، وهي مبادئ تتقاطع مع العديد من النظريات السياسية المعاصرة في مجال الحكم الرشيد والإدارة العامة وحقوق الإنسان. فقد أكد الإمام في عهده لمالك الأشتر مسؤولية الحاكم أمام المجتمع، وضرورة مراقبة أداء الولاة، ومكافحة الفساد، وتحقيق المساواة بين أفراد الرعية، وهي مبادئ أصبحت اليوم من المرتكزات الأساسية في الفكر السياسي الحديث. ومن ثم فإن دراسة هذا العهد لا تقتصر على بيان قيمته التاريخية، بل تكشف عن امتلاكه بعداً فكرياً وإنسانياً يجعله قابلاً للاستفادة منه في معالجة قضايا الدولة والمجتمع في العصر الحديث، ولا سيما في مجالات العدالة الاجتماعية، وحماية الحقوق، وترسيخ مبادئ الحكم الرشيد.

الخاتمة

خلص البحث إلى أن فلسفة الحكم عند الإمام علي بن أبي طالب تقوم على تلازم عضوي بين السياسة والأخلاق، حيث العدالة هي القيمة العليا والمحرك الأساسي للقرار. أثبتت الدراسة أن المنهج العلوي قدم حلولاً استباقية لأزمات الحكم عبر نظام رقابي صارم، وعدالة مالية تقوم على المساواة، واستقلال قضائي تام. كما بينت المقارنة الدستورية أن عهد الإمام لمالك الأشتر يمثل وثيقة حقوقية عالمية تسبق المواثيق الحديثة بقرون، مرسخة مفهوم الدولة المدنية القائمة على المواطنة والإنسانية.

المصادر والمراجع

ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1959.

باقر شريف القرشي، موسوعة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، د.ط.، دار الأضواء، بيروت، 2000.

جورج جرداق، الإمام علي صوت العدالة الإنسانية، د.ط.، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1970.

الشريف الرضي، نهج البلاغة، تحقيق محمد عبده، د.ط.، دار المعرفة، بيروت، 2010.

صائب عبد الحميد، منهج الإمام علي في الحكم، د.ط.، دار الغدير، بيروت، 2004.

طه حسين، الفتنة الكبرى: علي وبنوه، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1953.

عباس محمود العقاد، عبقرية الإمام علي، د.ط.، دار الهلال، القاهرة، 1960.

عبد الفتاح عبد المقصود، الإمام علي بن أبي طالب، د.ط.، مكتبة العرفان، بيروت، 1975.

محمد بن جرير الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ط2، دار التراث، بيروت، 1967.

محمد جواد مغنية، في ظلال نهج البلاغة، د.ط.، دار العلم للملايين، بيروت، 1982.

مرتضى المطهري، جولة في نهج البلاغة، ترجمة محمد علي آذرشب، د.ط.، دار التيار الجديد، طهران، 2005.

ميثم البحراني، شرح نهج البلاغة، د.ط.، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، 1999.

References

Ibn Abi al-Hadid al-Mu‘tazili, *Sharh Nahj al-Balagha*, edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, 1st ed., Dar Ihya’ al-Kutub al-‘Arabiyya, Cairo, 1959.

Baqir Sharif al-Qurashi, *Encyclopedia of Imam Amir al-Mu’minin Ali ibn Abi Talib*, n.ed., Dar al-Adwa’, Beirut, 2000.

George Jordac, *Imam Ali: The Voice of Human Justice*, n.ed., Dar al-Fikr al-Lubnani, Beirut, 1970.

Al-Sharif al-Radi, *Nahj al-Balagha*, edited by Muhammad Abduh, n.ed., Dar al-Ma‘rifa, Beirut, 2010.

Sa’ib Abd al-Hamid, *Imam Ali’s Method of Governance*, n.ed., Dar al-Ghadir, Beirut, 2004.

Taha Hussein, *The Great Sedition: Ali and His Sons*, 1st ed., Dar al-Ma‘arif, Cairo, 1953.

Abbas Mahmoud al-Aqqad, *The Genius of Imam Ali*, n.ed., Dar al-Hilal, Cairo, 1960.

Abd al-Fattah Abd al-Maqsud, *Imam Ali ibn Abi Talib*, n.ed., Maktabat al-Irfan, Beirut, 1975.

Muhammad ibn Jarir al-Tabari, *History of the Prophets and Kings*, 2nd ed., Dar al-Turath, Beirut, 1967.

Muhammad Jawad Mughniyya, *In the Shadows of Nahj al-Balagha*, n.ed., Dar al-Ilm lil-Malayin, Beirut, 1982.

Murtada Mutahhari, *A Journey through Nahj al-Balagha*, translated by Muhammad Ali Azarshab, n.ed., Dar al-Tayyar al-Jadid, Tehran, 2005.

Maytham al-Bahrani, *Commentary on Nahj al-Balagha*, n.ed., Islamic Publishing Institution, Qom, 1999.